مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق

(خريف 2007 - ربيع 2008)

تقرير معلومات (4)

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدرسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



تقرير معلومات

(4)

مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية
ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق
(خريف 2007 - ربيع 2008)



قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information Report (4)
The Israeli – Palestinian Negotiations Track between Annapolis and The Arab Summit in Damascus
Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre
Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh
Managing Editor:
Rabie el-Dannan

الطبعة الأولى
2008 م – 1429 هـ

بيروت – لبنان
(النسخة الورقية) **ISBN 978–9953–500–29–4**

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 14–5034 بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 803 644
تليفاكس: +961 1 803 643
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف:
الحارث عدلوني
تصميم وإخراج وطباعة:
Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

مقدمة

يقول رئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع النهائي، أحمد قريع، الذي ترأس الوفد الفلسطيني في مفاوضات أوسلو سنة 1993: "تعتبر المفاوضات في القانون الدولي العام إحدى الوسائل السلمية لحلّ النزاعات الدولية. ولعل أبرز قضية في الشرق الأوسط، كانت وما زالت تؤثر على الأمن والسلم الدوليين، هي قضية فلسطين التي ينزف جرحها كل يوم على يد الاحتلال الإسرائيلي وعلى يد الفلسطينيين أنفسهم"[1].

مهدت منظمة التحرير الفلسطينية لدخولها في عملية السلام في الشرق الأوسط، عندما أعلنت خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 12–1988/11/15 اعترافها رسمياً بالقرار 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين؛ عربية ويهودية، واعترافها رسمياً بالقرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة في 1967/11/22.

وبعد أن أوشك الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أن يقترب من تسوية مؤقتة بعد "اتفاق أوسلو" Oslo Accords، الذي تم التوقيع عليه في واشنطن في 1993/9/13، تلاشى هذا الأمل المكذوب، وتراجعت احتمالات السلام أمام حروب لا تنتهي من الجدل القائم على التاريخ وأسانيد القانون. وعلى الرغم من أن جوهر التسوية المجحفة أخذ في الاعتبار كل الأطماع الصهيونية في مقابل إهدار كامل للحقوق الفلسطينية كافة. فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إفراغ هذه التسوية

من أي مضمون جدي، بعد أن تحقق لـ"إسرائيل" ما كانت تتطلع إليه من اعتراف فلسطيني بها.

وتتابع توقيع الاتفاقيات الإجرائية التنفيذية لـ"اتفاق أوسلو" فيما بعد، فكانت اتفاقات القاهرة في 1995/5/4، وطابا في 1995/9/28، والخليل في 1997/1/15، وواي ريفر في 1998/10/23، وشرم الشيخ في 1999/9/4. لكن المفاوضات المباشرة انقطعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعد فشل المفاوضات في كامب ديفيد في 12–2000/7/25، واندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28.

وكغيره من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، حاول جورج بوش George Bush صعود المجد عبر سلم القضية الفلسطينية؛ فقد أعلن في 2007/7/16 دعوته إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، في خريف العام 2007، وتشارك فيه "دول الجوار". ويهدف المؤتمر إلى العمل باتجاه حلّ الدولتين وإحياء عملية السلام، وبناء دولة فلسطينية ذات حدود متصلة وقابلة للحياة وأن تتعامل هذه المفاوضات مع مسألة القدس ووضع اللاجئين[2].

لم يكن اقتراح بوش جديداً من حيث المحتوى، ولكنه جديد بالنسبة إلى مواقف إدارة بوش تجاه عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق مسيرة المفاوضات والتسوية؛ فخلال السنوات السابقة تقدمت عدة دول بمبادرات لعقد مؤتمر دولي بهذا الصدد، ولكن إدارة بوش والحكومة الإسرائيلية كانتا ترفضانها رفضاً حاسماً.

فما الذي استجدّ حتى يطرأ هذا التغيير؟

بداية، فشل الإدارة الأمريكية في تحقيق ما أسمته "الشرق الأوسط

الكبير"، حيث أصبح النصر العسكري أشبه بالمستحيل فيما يتعلق بمأزق العراق الذي احتلته ولا تعرف كيف تخرج منه.

ويتجلى الإحباط أيضاً في لبنان، فالإخفاق جاء نتيجة فشل الجيش الإسرائيلي أمام حزب الله في عدوان تموز/ يوليو 2006، فبعد أن أعلنت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في الأسبوع الأول من العدوان بأنه مخاض لولادة "الشرق الأوسط الجديد"، لم تعد إدارة بوش تأتي على ذكره بعد انتهاء العدوان.

كما أن صمود الانتفاضة والمقاومة في فلسطين، والانسحاب من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات منه، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وفشل الحصار، وتوقيع اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأخيراً سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، كلها تعدّ من مظاهر فشل إدارة بوش.

وهذا كله انعكس على الداخل الأمريكي، فموجة الاستياء الشعبي من قيادة بوش وسياساته في الشرق الأوسط تحولت إلى "تسونامي" في الانتخابات النصفية لمجلس الكونجرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، عندما قرر الناخبون إعطاء الحزب الديموقراطي الغالبية.

ومن جهة أخرى، حاولت إدارة بوش، بالتوافق مع "إسرائيل" استغلال حالة الانقسام الفلسطيني التي تبعت سيطرة حماس على القطاع؛ والقيام بعملية تفاوضية يكون فيها الرئيس عباس والفلسطينيون بشكل عام في أضعف حالاتهم، للضغط عليهم للحصول على أكبر قدر من التنازلات. كما كان عقد المؤتمر بمثابة إعادة "وضع الجزرة" أمام الفلسطينيين، لدعم التيار المؤيد للتسوية، ومحاولة إقناع الفلسطينيين بجدوى هذا المسار، في

مقابل خطّ المقاومة الذي تتبناه حركة حماس. كما قد يعطي ذلك عباس الوقت الذي يحتاجه لتقوية نفوذه في الضفة الغربية، في الوقت الذي يتمّ فيه إضعاف حماس ومحاصرتها وضربها في الضفة والقطاع.

أولاً: ملخص البيان الختامي لمؤتمر "أنابوليس"

وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2007/11/20 الدعوات للمشاركين في مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام Annapolis Pease Conference، وعلى رأسهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmer[3]. غير أن مصادر موثوقة قالت لجريدة الحياة إن وزيرة الخارجية الأمريكية رايس "وجهت الدعوة إلى السلطة الفلسطينية والرئيس عباس، بصفته رئيساً لهذه السلطة وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية". وقالت الخارجية الأمريكية في موقعها على الإنترنت إنها وجهت الدعوة إلى السلطة الفلسطينية وليس إلى منظمة التحرير[4].

وافتتح بوش المؤتمر في 2007/11/27 في مدينة أنابوليس[5]، بمشاركة 52 دولة ومنظمة. وضمت قائمة المشاركين الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoglu. كما شاركت معظم الدول العربية في المؤتمر، ومن بينها مصر والأردن والسعودية، إضافة إلى سورية ولبنان اللتين كان من اللافت للنظر مشاركتهما في المؤتمر[6].

وخلال افتتاح المؤتمر، أعلن بوش التوصل إلى وثيقة تفاهمات مشتركة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، وأشارت مصادر أمريكية إلى أنه "تدخل شخصياً" من أجل إنجازها، بعد أن أبدى الجانب الفلسطيني تشاؤماً إزاء فرص إنجاز الوثيقة، بعدما رفض الجانب الإسرائيلي تضمينها جملة تفيد

بأن المفاوضات تهدف إلى إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام 1967، ورفضه تحديد سقف زمني للمفاوضات، وتشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة التنفيذ[7]. وأشار بوش إلى أن الوثيقة تتضمن تعهداً من الجانبين بإطلاق فوري لمفاوضات ثنائية حول القضايا الجوهرية دون استثناء، في إطار جدول زمني سقفه نهاية العام 2008، إضافة إلى تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ التزامات الجانبين في "خريطة الطريق"، على أن تراقب الولايات المتحدة التنفيذ. كما أشارت الوثيقة إلى "تصميم الجانبين على مواجهة الإرهاب والعنف سواء أكان من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي"[8].

وعبّر بوش عن اعتقاده بأن الوقت مناسب تماماً لبدء المفاوضات، أولاً لأن القادة الفلسطينيين والإسرائيليين مصممون على تحقيق السلام، وثانياً لأن المعركة حول مستقبل المنطقة مستمرة و"لن نسمح بتقديم النصر للمتطرفين"، وثالثاً لأن العالم يفهم أهمية دعم هذه المفاوضات، على حدّ تعبيره[9]. مطالباً الفلسطينيين بإقامة دولة مؤسسات وتفكيك بُنى الإرهاب، ومطالباً "إسرائيل" بإظهار التزامها بإقامة دولة فلسطينية من خلال وقف أنشطة التوسّع الاستيطاني، وإنهاء احتلال الأراضي التي استولت عليها سنة 1967[10]. وتعهد بوش بمحافظة الولايات المتحدة "على التزامها بأمن إسرائيل كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي"[11]، وتعهد ببذل كل ما في وسعه لوضع نهاية للصراع بين "إسرائيل" والفلسطينيين قبل تركه منصبه في كانون الثاني/ يناير 2009. في حين حثّ بوش الدول العربية على دعم الرئيس عباس في صراعه على السلطة مع حركة حماس[12]، وعدّ إعادة إحياء المبادرة العربية خطوة إيجابية، داعياً الدول العربية إلى العمل باتجاه تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وإظهار أنها تؤمن بأن لـ"إسرائيل" وطناً

دائماً في الشرق الأوسط، بالقول والفعل[13].

من جانبه، عدّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤتمر أنابوليس "فرصة قد لا تتكرر"، وقال "إن طريق السلام هو خيار لا رجعة فيه، وإن التفاوض حول السلام، ومن أجل إنجاز السلام هو الطريق الصحيح". وقال إن "مصير القدس عنصر أساسي في أي اتفاق. نريد القدس الشرقية أن تكون عاصمتنا وأن نقيم علاقات مع القدس الغربية". كما دعا "إسرائيل" إلى الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومرتفعات الجولان وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، وتسوية باقي قضايا الصراع، مثل قضية اللاجئين وفق القرار 194 وحسب ما جاء أيضاً في مبادرة السلام العربية[14].

ودعا عباس إلى اتخاذ إجراءات مباشرة وملموسة على الأرض تبرهن "أننا على طريق لا عودة عنه باتجاه السلام الشامل والكامل"، يترجم بوقف الأنشطة الاستيطانية وإزالة المستوطنات العشوائية والحواجز وإطلاق الأسرى، وتسهيل مهمة السلطة الفلسطينية في فرض النظام وسلطة القانون، وطالب بإزالة الجدار ورفع الحصار[15]. وتعهد عباس بتنفيذ خطة "خريطة الطريق"، وبخاصة الجوانب الأمنية فيها لمحاربة "الإرهاب" من أي مصدر كان وبكافة السبل[16].

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت فتعهد في كلمته بالدخول في مفاوضات متواصلة مع الفلسطينيين في جميع القضايا الجوهرية، وأضاف: "نحن مستعدون لتسوية مؤلمة مليئة بالمخاطر من أجل تحقيق تطلعات السلام. ستكون المفاوضات ثنائية مباشرة متواصلة ومستمرة في مسعى لإكمالها خلال العام 2008. وأعتقد أننا سنتمكن من الوصول إلى



اتفاق يحقق رؤية الرئيس بوش: دولتان لشعبين". ودعا الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" مؤكداً على أنه جاء إلى المؤتمر نيابة عن الإسرائيليين لـ"مد يده بالسلام للعرب"[17]. ولمّح أولمرت إلى أن الجدول الزمني قد لا يكون قاطعاً مثلما يأمل بوش[18].

وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في البيان الختامي أنه كان هناك تركيز على "التزامات الفرقاء والمجتمع الدولي للوصول إلى حلّ الدولتين"[19]. وقالت إن على العالم التحرك بشكل سريع باتجاه تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتابعت "لذا فإن أنابوليس هو بداية، وليس نهاية، لسلسلة من الجهود الجادة والجوهرية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط"[20].

ثانياً: سير المفاوضات

اتفق الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، بحضور الرئيس الأمريكي، جورج بوش، في 2007/11/28، على بدء مفاوضات التسوية الدائمة بشكل فعلي في ست لجان عمل فرعية، كل منها متخصص في موضوع محدد، وهي: القدس واللاجئون والحدود والأمن والمياه والاستيطان، وذلك ابتداء من مطلع سنة 2008، لتنتهي في أقصى حدٍّ لها مع نهاية السنة. وحسب هذا الاتفاق، ستجرى المفاوضات في تلك اللجان، على أن تكون هناك لجنة توجيه عليا برئاسة رئيسي وفدي التفاوض، أحمد قريع وتسيبي ليفني Tzipi Livni. وبالإضافة إلى لجنة التوجيه العليا، سيحافظ عباس وأولمرت على لقاءات دورية، يتابعان فيها تلك المفاوضات، ويصدران بناء على ذلك تعليماتهما للمرحلة التالية من المفاوضات[21]. وأشار أحمد قريع إلى أن المفاوضات النهائية ستبدأ انطلاقاً مما تمّ التوصل إليه في أنابوليس[22].

وحسب اتفاق عباس – أولمرت، فمن المفترض أن يكون هناك مساران آخران مستقلان وغير مرتبطين بمسار التفاوض على التسوية الدائمة؛ الأول: هو المسار الذي تديره الدول المانحة لمساعدة الفلسطينيين في بناء دولة ذات مؤسسات وسلطة قانون، وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني من جديد ليكون اقتصاداً مخططاً ومنظماً ذا آفاق للرفاه. والمسار الثاني: هو مسار تطبيق المرحلة الأولى من "خريطة الطريق"، والذي سيكون

الأمريكيون شركاء فيه بشكل فاعل، بصفة مراقب وحكم، يلجأ إليه الفريقان في حالة نشوء أزمة[23].

غير أن رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير صائب عريقات لفت النظر إلى أن التركيز في مرحلة ما بعد مؤتمر أنابوليس سيكون على أربعة مسارات متوازية، هي: المفاوضات الثنائية للحلّ النهائي، واستحقاقات خريطة الطريق، والتنمية الاقتصادية، وبناء مؤسسات الدولة[24].

1. بدء المفاوضات:

على الرغم من التهديدات الفلسطينية بمقاطعة الجولة الأولى من المفاوضات، بعد أن أعلنت "إسرائيل" في 2007/12/4 طرح مناقصة لبناء أكثر من 307 وحدات سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة "حار حوما" المقامة على جبل أبو غنيم في القدس المحتلة[25]؛ عقدت الجلسة الأولى من المفاوضات بين قريع وليفني في 2007/12/12 في القدس المحتلة. وذكرت جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth الإسرائيلية في 2008/3/30 أن ليفني وقريع التقيا "على انفراد وتحت ستار من السرية التامة" أكثر من 50 مرة بوتيرة اجتماعين إلى ثلاثة أسبوعياً، واستغرق كل اجتماع بينهما من ساعتين إلى ثلاث[26].

وطالب قريع في اجتماعه الأول مع ليفني بوقف الأنشطة الاستيطانية بلا استثناء[27]، كما طالبت ليفني الوفد الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية[28]، وأكدت على أن "إسرائيل" تولي موضوع الأمن أهمية عليا[29]. وعقد فريقا التفاوض جولة ثانية من المفاوضات،

وصفها صائب عريقات بأنها صعبة جداً في 2007/12/24، جاءت بعدما كشفت حركة السلام الآن Peace Now الإسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية خصصت نحو 98 مليون شيكل (زهاء 25 مليون دولار) في ميزانية 2008 لبناء 750 منزلاً في مستوطنتين بالضفة الغربية[30]. وأشار عريقات إلى أن أحمد قريع أبلغ الجانب الإسرائيلي بأن أمام "إسرائيل" مسارين لا ثالث لهما، إما أن تستمر في المفاوضات والعملية السياسية أو أن تستمر في الاستيطان[31].

والتقى عباس أولمرت لأول مرة منذ أنابوليس في 2007/12/27، واتفقا "على عدم القيام بأي خطوات من شأنها الإجحاف بقضايا الوضع النهائي". وقال أولمرت إنه لن يُقدم على إقامة مستوطنات جديدة أو مصادرة أراضٍ جديدة لأغراض الاستيطان، لكن هذا لا يعني التوقف عن توسيع المستوطنات القائمة[32].

استمرت لقاءات قريع – ليفني الهادفة لتشكيل لجان المفاوضات؛ وأعلن قريع، بعد اجتماعه مع ليفني، أنه تمّ تقريباً الانتهاء من تشكيل اللجان التفاوضية لمفاوضات الوضع النهائي في 2008/1/2[33]. في حين كشف صائب عريقات، أن قريع طلب من ليفني في اجتماع للجنة توجيه المفاوضات في 2008/1/7 تشكيل لجنة للأسرى في مفاوضات الحلّ النهائي[34]. وأشار عباس في لقائه مع أولمرت في 2008/1/18 إلى أنه لن يستطيع أن يوقع أي اتفاق نهائي ما لم يشمل إطلاق سراح جميع الأسرى[35].

وعلى الرغم من اتفاق قريع مع ليفني على عقد محادثات مكثفة ومعمقة ومستمرة وبعيدة عن وسائل الإعلام[36]؛ شكك قريع في وجود شريك

إسرائيلي حقيقي لعملية السلام، وقال في حديث لقناة العربية الفضائية بثته في 2008/1/17 إن "إسرائيل حتى الآن لم تثبت بأنها مقتنعة بالعودة إلى المفاوضات"[37].

2. تعثر المفاوضات:

على خلفية عملية "الشتاء الساخن" التي أطلقتها "إسرائيل" في 2008/2/27 ضدّ قطاع غزة، والتي أسفرت عن سقوط 129 شهيداً[38]، ذكرت مصادر إسرائيلية أن أحمد قريع أبلغ تسيبي ليفني، أن السلطة الفلسطينية قررت تجميد المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية[39]. كما أعلن صائب عريقات أن المفاوضات دفنت تحت أنقاض الهدم والركام في قطاع غزة، ودمرت عملية السلام بواقع الاعتداءات والجرائم المرتكبة[40].

وردّت ليفني على تلك التصريحات بقولها: "حتى لو جمّد الفلسطينيون الحوار، ذلك لن يؤثر بأي شكل على القرارات والعمليات التي تنفذها إسرائيل في غزة لحماية مواطنيها"[41].

وفي 2008/3/2 دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرئيس عباس لتعليق المفاوضات والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي حتى يتوقف العدوان[42]، وأعلن عباس رسمياً تعليق المفاوضات إلى أن يتوقف العدوان على قطاع غزة[43]. وحمّل الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة الحكومة الإسرائيلية وحدها مسؤولية تعطيل عملية السلام[44].

3. عودة المفاوضات:

أعلن محمود عباس في 2008/3/5 موافقته على العودة إلى طاولة

المفاوضات[45]. وأشار أحمد قريع في 2008/3/11 إلى أن الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي لم تنقطع، لكن الانطلاقة الجدية للعملية التفاوضية ما زالت مرهونة بوقف الاستيطان ووقف الاعتداءات الإسرائيلية[46].

وفي 2008/3/17 استؤنفت المفاوضات عبر لقاء بين قريع وليفني، في أعقاب تعهدات وزيرة الخارجية الأمريكية للرئيس الفلسطيني بأن تتخذ المفاوضات منحى آخر أكثر جدية وإيجابية من جانب "إسرائيل"[47]. غير أن إعلان أولمرت أن "إسرائيل" ستواصل بناء مساكن في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، التي تريد إبقاءها تحت سيطرتها في إطار اتفاق محتمل مع الفلسطينيين؛ دفع قريع للقول إن لقاءه مع ليفني تمّ بشكل غير رسمي[48].

وفي 2007/4/6 عشية اجتماع عباس مع أولمرت، وهو الاجتماع السادس منذ أنابوليس والأول بعد عملية "الشتاء الساخن"، أعلن عباس أنه لن يتوصل إلى اتفاق سلام مع "إسرائيل" "بأي ثمن"[49]. وقال قريع الذي شارك في الاجتماع، لوكالة "فرانس برس" إن لدى السلطة الفلسطينية "خطوطاً حمراً، لن يتمّ تجاوزها في المفاوضات مع إسرائيل"[50].

وفي حين ذكرت مصادر إسرائيلية أن ليفني عرضت على قريع خريطة جديدة تشمل السيادة الإسرائيلية على القدس المحتلة والمستعمرات الكبرى في المدينة وغور الأردن، أشارت المصادر إلى أن خلافات حادة نشبت بين قريع وليفني عند عرض هذه الخريطة. كما رفض قريع اقتراح إيهود باراك Ehud Barak، بضمان المسؤولية الأمنية للإسرائيليين على قمة جبلية في منطقة فلسطينية تطل على مطار اللد[51].



4. اللجنة الثلاثية:

الأمريكية - الفلسطينية - الإسرائيلية:

عقدت اللجنة الثلاثية الأمريكية – الفلسطينية – الإسرائيلية في 2008/3/14 اجتماعها الأول منذ مؤتمر أنابوليس برئاسة الجنرال الأمريكي ويليام فريزر William Fraser، وبمشاركة رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض، وبمشاركة إسرائيلية منخفضة المستوى. حيث شارك رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في وزارة الدفاع عاموس جلعاد Amos Gilad بدلاً من الوزير إيهود باراك، وهو ما عدّه الفلسطينيون تهرباً إسرائيلياً من تطبيق المرحلة الأولى من "خريطة الطريق"، خصوصاً تجميد الاستيطان. وناقش الاجتماع قضايا أمنية واقتصادية ومسائل تتعلق بآليات التنسيق بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية. وطالب فياض "إسرائيل" بتنفيذ ما اتفق عليه في أنابوليس، خصوصاً تجميد الاستيطان، وطالب جلعاد فياض بما أسماه "محاربة الإرهاب"[52]. وفي اجتماع فياض مع باراك في 2008/3/26، تركز البحث حول تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة خريطة الطريق، والأوضاع الأمنية والاقتصادية في الأراضي المحتلة[53].

ثالثاً: السلوك الفلسطيني

1. موقف الرئاسة، وحكومة فياض، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح:

بدأ الموقف الفلسطيني من مؤتمر أنابوليس بالمطالبة بـ"اتفاق سياسي تفصيلي" يتناول "القضايا الجوهرية" الخاصة بالوضع النهائي مقروناً بجدول زمني للتطبيق، ثم تراجع إلى حدّ القبول بوثيقة مشتركة عامة تطرح على المؤتمر، لينتهي إلى القبول بـ"بيان" منفصل لكلا الطرفين. ودأب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، عند بدء المفاوضات، على مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بـ"اتفاق تفصيلي" وجدول زمني لتطبيقه. وفي لقاءاته الخاصة، كثيراً ما أعرب عباس عن خشيته من تكرار تجربة "أوسلو" التي اتسمت بغموضٍ مَنَح الجانب الإسرائيلي فرصة لتفسيرات متباينة. وعندما أخفق الجانب الفلسطيني في حمل الجانب الإسرائيلي على التوصل إلى اتفاق تفصيلي، وافق على اقتراح أمريكي بالتفاوض على "وثيقة سياسية" تُقدّم إلى مؤتمر أنابوليس. غير أن الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي اللذين عملا على مدار ثلاثة أشهر، فشلا في التوصل إلى "وثيقة سياسية" بسبب الشروط التعجيزية الإسرائيلية. وأمام تعثر الوصول إلى هذه الوثيقة قَبِلَ الجانب الفلسطيني عرضاً أمريكياً بصدور بيان ختامي في المؤتمر يعلن انطلاقة المفاوضات النهائية[54].

وبرز هذا القبول في كلمة رئيس السلطة التي وجهها في 2007/11/30 إلى الأمم المتحدة بمناسبة "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني" وألقاها



نيابة عنه ياسر عبد ربه، قال فيها إن "المؤتمر التاريخي" في أنابوليس:

> محطة وفرصة في غاية الأهمية من أجل إطلاق مفاوضات سلام جادة ضمن إطار زمني وبرعاية ومشاركة المجتمع الدولي، ممثلاً باللجنة الرباعية الدولية للوصول إلى نهاية الصراع وإقامة سلام ينهي احتلال الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ويوفر حلاً عادلاً ومتفقاً عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مستنداً إلى القرار 194، ويضمن قيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام مع جيرانها، بما في ذلك دولة إسرائيل.

لكنه حذر من أن "السلام لا يتحقق مع بناء الجدار، ولا مع التوسع في بناء المستوطنات، ولا بتهويد القدس ومحاصرة بيت لحم وغيرها من الإجراءات الإسرائيلية"[55].

كما أكد رئيس حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية سلام فياض: "أن السلطة الفلسطينية تهدف من وراء مشاركتها في لقاء أنابوليس، إلى تسريع إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس"[56]. فيما وجه أمين سرّ حركة فتح، النائب الأسير مروان البرغوثي، رسالة إلى احتفال حاشد لحركة السلام الآن الإسرائيلية في 2008/4/8 في تل أبيب، أكد فيها استعداده لعقد مصالحة تاريخية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وتكفل وجود دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام[57].

إلا أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض وخاصة العملية الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ كانت العقبة الأولى في طريق مشروع

التسوية الذي يسعى إليه عباس، مما دفعه إلى التأكيد على موقفه من الدولة الفلسطينية، وعلى رفض التوسع الاستيطاني، والقول إن "العقبة التي خُلقت بعد أنابوليس هي مسألة الاستيطان، وهي عقبة حقيقية، ولا يمكن أن يكون هناك تفاوض والاستيطان مستمر"[58].

ورفض عباس حدود الدولة المؤقتة، وقال في كلمة له أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2008/1/13: "الدولة ذات الحدود المؤقتة مرفوضة، وسنظل نرفضها"[59]. كما أصرّ عباس خلال مباحثات موسعة أجراها مع مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط ديفيد وولش David Welch في 2008/2/8، على عودة الأوضاع في الضفة إلى ما قبل انتفاضة الأقصى[60].

وفيما يتعلق بيهودية "إسرائيل" فقد كان موقف الرئاسة واضحاً بهذا الخصوص، حيث قال الرئيس عباس في 2008/2/17: "هناك تناقض ما بين تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية وفي نفس الوقت إنها دولة ديموقراطية، وتداعيات أنها يهودية يعني باختصار حرمان غير اليهود من كل حقوقهم بما في ذلك المواطنة"[61].

وعلى الرغم من رفض "إسرائيل" للمبادرة العربية منذ طرحها في قمة بيروت العربية، إلا أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية طالبت في بيان صدر في 2008/3/20 قمة دمشق بالتأكيد على مبادرة السلام العربية، وتفعيل الدور العربي لدعم هذه المبادرة[62]. كما بقي عباس متمسكاً بالمبادرة العربية، حيث طالب الدول العربية قبيل توجهه للمشاركة في قمة دمشق العربية بالإبقاء على المبادرة وعدم سحبها، وأضاف قائلاً: "يجب أن تبقى كما هي وأن ندافع عنها جميعاً، وأن نقاتل من أجلها، لأنها



مبادرة ثمينة وعلى الطرف الآخر أن يقبل بها، كما هي، لا أن نأتي الآن فنغيرها أو نعدلها"[63].

وعلى الرغم من تعثّر العملية التفاوضية واصطدامها بعدة عقبات بقيت رئاسة السلطة تعدّ المفاوضات هي الخيار الاستراتيجي، مؤكدة رفضها الكفاح المسلح في الوقت الحالي، كما أكدت على حلّ الدولتين. فقد قال الرئيس عباس خلال حوار نظمته جريدة الدستور في 2008/2/27 "في الوقت الحالي أنا ضدّ الكفاح المسلح؛ لأننا لا نقدر عليه، وفي مراحل قادمة ربما تكون الأمور مختلفة"[64]. وقال عباس في 2008/3/5 "خيارنا الاستراتيجي هو المفاوضات، التي تقود إلى حلّ للدولتين، حسب كل المبادرات والقرارات والمرجعيات الدولية"[65]. وحول إمكانية أن تقود جرائم التصعيد العسكري الإسرائيلي الجانب الفلسطيني إلى وقف المفاوضات قال نمر حمّاد، المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني "إن ما تمارسه إسرائيل هدفه بالأساس التهرب من عملية السلام، والتهرب من البدء بالمفاوضات"، وتابع "لذلك فإن الجانب الفلسطيني لن ينجر إلى اتخاذ مواقف وردود فعل على الاستفزازات الإسرائيلية بوقف المفاوضات، وسيواصل تمسكه بمواقفه الداعية إلى البدء بالمفاوضات، حتى لا يتيح للجانب الآخر الهروب من استحقاقات السلام"[66].

وعلى الرغم من تفاؤل عباس بعقد سلام في نهاية 2008، إلا أنه شكك بذلك، وقال في 2008/4/3 قبيل قمة ثلاثية مصرية – أردنية – فلسطينية في القاهرة: "لا استطيع أن أجزم أنه سيتم تحقيق الهدف المنشود [إقامة الدولة الفلسطينية] بنهاية عام 2008"[67].

كما قدم سلام فياض تقييماً غير متفائل من العملية السياسية لأسباب عدة،



فقال: "السبب الأول أنه لا في المرحلة ما قبل أنابوليس ولا في مرحلة ما بعد أنابوليس بدا لنا أن هناك استعداداً لدى الإسرائيليين للقبول، بدون أي تحفظ وبوضوح، بمستلزمات خارطة الطريق فيما يتعلق بالاستيطان... يجب أن يتوقف الاستيطان بشكل كامل وبنسبة 100%". وتابع "السبب الثاني هو الأوضاع السائدة على الأرض، والتي لا تبعث على الاعتقاد بأنه بالفعل هناك أي عملية جدية، وأخص بالذكر الوضع السائد في غزة"[68].

إن هذا التشاؤم دفع وزير الثقافة إبراهيم أبراش في 2008/2/25 إلى أن يقدم استقالته من حكومة فياض بسبب ما قال عنه: "عبثية المقاومة والمفاوضات، وحالة الضياع والتَوَهَان في الساحة الفلسطينية"[69].

وأكد مروان البرغوثي في حديث خاص للجزيرة نت، أن "إسرائيل" غير جادة في التوصل إلى سلام، وقال "إنه من غير المعقول أن تكون المفاوضات الجارية معها مجدية في ظلّ استمرار الاستيطان والقتل والاعتقال على الأرض"[70]. وقال أحمد عبد الرحمن الناطق باسم فتح إن "الجانب الفلسطيني ليس لديه أوهام بأن المفاوضات الحالية يمكن أن تؤدي إلى نتيجة بدون تدخل دولي"[71].

وذكر نبيل أبو ردينة، الناطق الرسمي باسم الرئيس الفلسطيني، إن الرئيس عباس، أبلغ رايس حرفياً خلال لقائه بها في 2008/3/31، أن الشعب الفلسطيني لن يثق بمسيرة السلام، إلا بـأربع خطوات، لخصها بـ"وقف الاستيطان بالكامل، وإزالة الحواجز، ورفع الحصار عن غزة، ومساعدة الفلسطينيين لتسلم المعابر، لتسهيل حياة المواطنين في القطاع المحاصر"[72].

وكشف عباس في 2008/4/14 أنه يسعى إلى التوصل إلى "اتفاق إطار"



في المفاوضات الجارية مع "إسرائيل" وقال "كل القضايا مطروحة في المفاوضات، لا استثناء ولا تأجيل لأي قضية. الاتفاق يجب أن يكون اتفاق إطار يحدد كل قضية، ثم نذهب بعد ذلك إلى اتفاق على التفاصيل والخرائط". وهذه المرة الأولى التي يتحدث فيها عباس عن "اتفاق إطار"، إذ إنه دأب على المطالبة باتفاق تفصيلي[73]. وشدد خلال زيارته لتونس في 2008/4/20 على أنه يريد اتفاقية إطار تحدد الخطوط العريضة للطريقة التي يمكن بها حلّ قضايا الوضع النهائي الحساسة، لإقامة دولة فلسطينية[74].

وكان موقف فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، صارماً تجاه المفاوضات فقد طالب بـ"وقف اللقاءات مع إسرائيل وتغيير القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية"، محملاً إياها مسؤولية الخلاص من المقاومين "كخدمات طوعية تقدمها لسلطات الاحتلال". وانتقد القدومي، ما أسماها "ضبابية القرار السياسي الفلسطيني الحالي"، والذي أعاده إلى "الضغوط والأموال الأمريكية والأوروبية"[75].

وبرز موقف لافت للنظر لياسر عبد ربه الذي أقرّ بفشل المفاوضات وهدد في حال استمرار فشلها بأنه سيتم دراسة إعلان الاستقلال من جانب واحد وقال: "على العالم والولايات المتحدة مساعدتنا في حماية دولتنا ضدّ الدولة المعتدية وهي إسرائيل"، وقال "إسرائيل تستخدم المفاوضات وسيلة لكسب الوقت حتى نهاية العام، لتأتي بعدها وتعرض علينا إما إعلان مبادئ، أو دولة ذات حدود مؤقتة على ما تبقى من أشلاء أرضنا، بعد أن تضمّ إليها ما تريد"[76].

2. موقف الحكومة المُقالة، ورئاسة التشريعي، وحركة حماس:

عدّت الحكومة الفلسطينية المُقالة برئاسة إسماعيل هنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني وحركة حماس الرهان على المفاوضات التي تجريها السلطة الفلسطينية "عديمة الجدوى"، ودعت الرئيس عباس إلى وقفها ووقف الاعتماد على الإدارة الأمريكية[77]. وانتقدت الحكومة المُقالة، خطاب الرئيس عباس في مؤتمر أنابوليس، لافتة إلى أن الخطاب تضمن عبارات مسيئة لتاريخ الشعب الفلسطيني وحاضره ونضاله وقياداته[78]. وقال ديوان رئاسة الوزراء المُقالة: "إن القضية المطروحة ستكون إعدام حقّ عودة اللاجئين على طاولة لقاء أنابوليس"[79]. ورأى الناطق باسم حكومة هنية، طاهر النونو أن مؤتمر أنابوليس كان أكبر أكذوبة في تاريخ القضية الفلسطينية، ووصفه بأنه "ملهاة سياسية وعار سياسي كبير"[80].

وأشار د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة إلى أن العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني كان نتاجاً للمؤتمرات الانهزامية في أنابوليس وباريس[81]؛ وعدّ هذه اللقاءات عبثية وهزلية[82].

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لهيئة الإذاعة البريطانية "نحن مع أي جهد دولي سواء أكان بمؤتمر أم بغير مؤتمر، من أجل إنصاف الشعب الفلسطيني لكن السؤال هو: هل سيحقق أنابوليس ذلك للشعب الفلسطيني؟ هل لأنابوليس مقومات أن يصنع السلام في المنطقة؟... أنا أشك"[83]. ورأى أنه ليس هناك "أي تفويض وطني لأحد بالدخول في مفاوضات عقيمة"، وحضّ الدول العربية على مقاطعة أنابوليس، معتبراً أنه يشكل "تنازلاً مجانياً من دون أي مقابل"[84]. وقال



د. موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس إنّ "فكرة مؤتمر أنابوليس طُرحت لهدفين أساسيين؛ الأول هو مساندة ودعم أولمرت بعد هزيمته في جنوب لبنان [صيف 2006]، والهدف الثاني هو التغطية على المخطط الأمريكي المتعلق بالإعداد لحرب محتملة ضدّ إيران"[85].

وكان موقف الحكومة المُقالة ونواب كتلة حماس البرلمانية واضحاً بالنسبة لمؤتمر أنابوليس، حيث وقّع هنية، ونواب الكتلة على وثيقة "عهدة" في 2007/11/26، تقطع الطريق عن أي تفريط بالحقوق والثوابت الفلسطينية. وجاء في نص العهدة "نعاهد الله ألا نقبل بأي حلّ للقضية الفلسطينية لا يتضمن تحرير الأرض والمقدسات، وعودة كل اللاجئين الذين هُجِّروا من ديارهم عام 1948، وألا نساوم على أي جزء من مدينة القدس بجميع أراضيها وعقاراتها ومسجدها الأقصى ومعالمها وآثارها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والله على ما نقول شهيد"[86].

وقال هنية خلال التوقيع "لا جدوى من المفاوضات في المرحلة الراهنة، ولا أحد يعول كثيراً على مثل هذه اللقاءات"، معتبراً أن لا فائدة من أنابوليس[87]. وقال إن الهدف من أنابوليس هو "شرعنة الكيان الصهيوني، وحصوله على اعتراف بما يسمى يهودية الدولة"[88]. وفي تأكيد على موقفه من قضية حقّ العودة، رفض هنية ما عرضه الرئيس الأمريكي في بيان له بدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين بديلاً لحقهم بالعودة[89].

كما دعا هنية، في كلمة وجهها قبيل قمة دمشق "القادة العرب إلى دعم الفلسطينيين ومقاومتهم، والتمسك بحقّ العودة للاجئين، وإيجاد حلّ لهم وعودتهم إلى ديارهم وذويهم، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يرفض أي مشروع يتعارض مع تطلعاته الوطنية في الحرية وحقوقه الأساسية

في عودة اللاجئين، وخروج جميع الأسرى وحماية القدس، ووقف الاستيطان"[90].

وأقرّ المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسة في 2008/2/19 بالقراءة الثانية "قانون تجريم وتحريم التنازل عن القدس". كما أصدر المجلس وثيقة تجرم التنازل عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وأُقِرَّ القانون بغالبية النواب الحاضرين من كتلة "التغيير والإصلاح"، في ظلّ غياب نواب بقية الكتل الأخرى[91].

ونظمت حركتا حماس والجهاد الإسلامي "مؤتمراً وطنياً للحفاظ على الثوابت" في مدينة غزة، في 2007/11/26، حذرتا فيه من مغبة "التنازل عن أي من الحقوق والثوابت الفلسطينية". وشارك في المؤتمر إلى جانب الحركتين، كل من الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، وعدد من الأكاديميين والفعاليات والهيئات، في ظلّ غياب معظم فصائل منظمة التحرير. وتلا القيادي في حماس رئيس المؤتمر د. محمود الزهار البيان الختامي للمؤتمر، وعبّر فيه عن "رفض كل الحلول المطروحة التي تنتقص من حقوقنا". وقال إن "خريطة الطريق والمبادرة العربية لا تلبيان الحدّ الأدنى للمطلب الوطني العام، ونرى في اعتمادها إضراراً بقضيتنا وثوابتنا، ونطالب الدول العربية والإسلامية بالتخلي عنها، وتبني ثوابتنا العادلة، ونحذر مما يسمى بالشرعية الدولية التي هي أداة الإدارة الأمريكية – الصهيونية الحالية"[92].

ورأت حماس أن اللقاءات التي يعقدها عباس مع أولمرت استقواء منه "بالعدو الصهيوني على حماس وباقي الفصائل المقاومة، التي ترفض الاعتراف بالاحتلال والتفاوض معه"، ورأت في عقد مثل هذه اللقاءات

"استفراداً من عباس بالقرارات المصيرية للشعب الفلسطيني، بما يخدم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية والأمريكية، وإقراراً بيهودية الكيان الإسرائيلي"[93]. وحدد مشعل في افتتاح "المؤتمر الوطني الفلسطيني" في 2008/1/23 في دمشق، استراتيجية للمستقبل تقوم على "حسم الخيار بأن يكون التحرير قبل الدولة... والتمسك بالحقوق الوطنية... وتعزيز متطلبات الصمود"؛ وطالب بوقف المفاوضات مع "إسرائيل"[94].

وفيما يخصّ موضوع المفاوضات بين حماس و"إسرائيل" أكد خالد مشعل أنه "لا توجد مفاوضات مع إسرائيل إلا في موضوع جلعاد شاليط Gilad Shalit، وعبر وساطة مصرية، أما المفاوضات مع إسرائيل فإنها غير مطروحة للنقاش داخل حركة حماس"[95]. وأبدى مشعل موافقته على "قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967 عاصمتها القدس بسيادة حقيقية، ومن دون أي مستوطنات، ومع حق العودة كاملاً، لكن من دون الاعتراف بإسرائيل"[96].

وفي 2007/12/30 قال محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحركة حماس في مهرجان الذكرى العشرين لانطلاقة الحركة، إن اجتماع أنابوليس "وُلِدَ ميتاً ولا يعدو كونه وصفة تخدير جديدة للشعب الفلسطيني"، وأكد أن هدف اللقاء كان خدمة الإدارة الأمريكية والحكومة الصهيونية بامتياز. وقال: "إننا ومعنا فصائل المقاومة، لن نسمح لبوش أن يحقق مصالحه على حساب قضيتنا الوطنية، ولن نسمح لفريق أبو مازن بأن يبيعوا قضيتنا ولا أن يتنازلوا عن حقوقنا، وستقطع اليد التي تتجرأ على التوقيع على أي اتفاق يفرط بحقّ عودة اللاجئين أو القدس أو بأي من الحقوق الوطنية الثابتة"[97].

وقد أكد ممثل حركة حماس في لبنان أسامة حمدان، أن "الاحتلال لا ينتهي إلا بالمقاومة". وقال في احتفال خطابي أقيم في بيروت لذكرى النكبة الستين في 2008/5/28 "إن طرد الشعب الفلسطيني لا ينتهي إلا بالعودة إلى فلسطين، ومن يتصور حلاً سوى ذلك هو خارج دائرة تحمل المسؤولية"، وأضاف: "إن إقامة كيان صهيوني على أرض فلسطين لا بد وأن يكون هدف التحرير إنهاء هذا الكيان، لا البحث عن مخارج لبقائه أو الإقرار بحقّ له في الوجود على أرضنا". وحول الوضع الراهن الذي يعيشه الشعب الفلسطيني قال حمدان: "إن إدارة الصراع وليس إدارة سلام أو مفاوضات، وفي الصراع كل شيء يجب أن يكون في خدمة معركة التحرير، لا أن تكون المعركة في خدمة موائد التفاوض وتقديم التنازلات"[98].

3. موقف حركة الجهاد الإسلامي:

هاجم الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلّح مؤتمر أنابوليس، معتبراً أن هدفه جرّ دول عربية جديدة للتطبيع مع "إسرائيل"، وقال "إن المبادرة العربية أسوأ من رؤية بوش ومن خارطة الطريق، وحتى من أوسلو وأيضاً من وعد بلفور [Balfour Declaration]". وقال "إن أنابوليس هو الأخطر وإنه يؤسس لتصفية القضية الفلسطينية بمباركة عربية"[99]. وطالب خلال كلمة افتتاحية في "مؤتمر دمشق" في 2008/1/23، بـ"وقف المفاوضات المسخرة" بين السلطة و"إسرائيل"، داعياً إلى "إلغاء اتفاق أوسلو" و"إعادة النظر في هذه السلطة الكارثة". وأكد شلّح أن "هناك خللاً استراتيجياً في التفكير"، وقال إن أبا مازن ومن حوله "اتخذوا قراراً بأن يديروا ظهورهم لشركائهم في الوطن، بينما



يسعون بكل وسيلة إلى خلق شراكة بديلة مع العدو الذي يغتصب ويحتل الوطن"، مستنكراً أن يضع أبو مازن شروطاً "مقابل لقاء إخوانهم، بينما ليس هناك أي قيد أو شرط للقاء أولمرت وأعوانه"[100].

4. موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

دعا النائب الأسير أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية، الفلسطينيين إلى عدم التعويل على لقاء أنابوليس. وأضاف "إن الهدف من عقد لقاء أنابوليس هو إعادة تسويق خطة خريطة الطريق بأبعادها الأمنية، وتصفية المقاومة الفلسطينية، وتكريس الانقسام الداخلي الفلسطيني"[101]. وأكدت عضو المكتب السياسي للجبهة النائب خالدة جرار أن الشعب الفلسطيني لن يعطي الثقة لأي مساوم على حقوقه وثوابته، ولا لمن يسعى لضرب مقاومته، وطالبت جرار، في بيان، بعقد مؤتمر دولي يكون تحت رعاية الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة كما هو بالنسبة لمؤتمر أنابوليس؛ لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية[102].

وعدّ عضو اللجنة المركزية للجبهة، جميل مزهر، أن "ما تمّ الاتفاق عليه في أنابوليس لا يستجيب للحقوق والثوابت الفلسطينية، وسيتكرر سيناريو المفاوضات العبثية التي طالما تكررت ولم تفضِ لأي شيء، ولم تجلب لشعبنا إلا الكوارث على كافة الصعد"[103]. وطالبت الجبهة الشعبية على لسان عضو المكتب السياسي للجبهة ماهر الطاهر من دمشق، السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات مع "إسرائيل"، والتي تستخدم ستاراً وغطاءً لبناء مستوطنات جديدة وتصعيد العدوان والحصار ضدّ الشعب الفلسطيني[104].

5. موقف الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين:

حذر نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، من خطط ومناورات حكومة أولمرت لتحويل مؤتمر أنابوليس إلى خطابات من دون جدول أعمال[105]. ودعت الجبهة الرئيس عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتشكيل مرجعية وطنية عليا مشتركة من الفصائل التي وقعت إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني؛ لإدارة كل العمليات السياسية والتفاوضية تحت سقف قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وحقّ الشعب الفلسطيني في الدولة وعاصمتها القدس والعودة[106].

6. موقف لجان المقاومة الشعبية:

أعلن المتحدث باسم لجان المقاومة الشعبية أبو مجاهد أن موقف المقاومة من التفاوض مع العدو الإسرائيلي، والذي ترى فيه ضرباً من ضروب العبثية وأنه لا يخدم القضية الفلسطينية، مرفوض رفضاً قاطعاً، ولن تكون نتيجته النهائية إلا في صالح الاحتلال الصهيوني[107].

7. موقف المبادرة الوطنية الفلسطينية:

دعا رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية النائب د.مصطفى البرغوثي القيادة الفلسطينية المُشارِكَة في أنابوليس، إلى التعلم من تجربة مفاوضات أوسلو[108]. ورأى البرغوثي أن مؤتمر أنابوليس لم يكن سوى "غطاء ووسيلة لتنفيس المبادرة العربية وتعطيلها، وتهميش الرباعية الدولية"، وهو ما يصبّ نهاية في مشروع "إسرائيل" الاستيطاني التوسعي، والذي



يهدف إلى عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية[109]. ودعا البرغوثي إلى وقف المفاوضات مع "إسرائيل"[110].

8. الممارسات على الأرض:

بالتوازي مع مسار المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي بدأت الرئاسة الفلسطينية وحكومة سلام فياض بعدة خطوات في الضفة الغربية شملت الإعداد البنيوي تمهيداً لقيام دولة فلسطينية، ونزع السلاح "غير المرخص"، ففي 2007/11/16 بدأت فرق العمل في وضع الأساس لإعادة بناء ثماني مقاطعات أو مقارّ للحكومة ومبانٍ إدارية أخرى دمرتها "إسرائيل" في الضفة بعد بدء الانتفاضة سنة 2000. وقال فياض إن هذا أهم من دفع الرواتب وهي رمز للسلطة[111].

وكشف وزير الداخلية في حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية عبد الرزاق اليحيى في تصريحات أدلى بها في 2007/11/18، عن وجود مرسوم رئاسي يقضي بجمع الأسلحة وحلّ الأجنحة المسلحة التابعة لفصائل المقاومة، في مقدمتها كتائب الأقصى وكتائب القسام. وأكد اليحيى أن المقاومة لها مفهوم واضح، وما جرى خلال السنوات السبع كان كارثة على القضية الفلسطينية[112].

كما كشف وزير الإعلام في الحكومة الفلسطينية برام الله رياض المالكي في 2007/11/26 عن مصادرة الأجهزة الأمنية كميات كبيرة من الأسلحة غير الشرعية خلال الأيام الماضية، وشدّد على أنه لا توجد أي حصانة لأية مجموعات مسلحة خارج السلاح الفلسطيني الشرعي المتمثل في الأجهزة الأمنية، وكشف عن تفكيك الأجهزة الأمنية لعشرات الخلايا المسلحة التابعة لحركة حماس[113].

ومنعت الشرطة الفلسطينية في 2007/11/27 مسيرة دعا إليها حزب التحرير في رام الله ضدّ مؤتمر أنابوليس؛ حيث استخدمت العيارات النارية في الهواء والعصي مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين[114].

وتحضيراً لتثبيت الوضع الأمني ومنع العمليات العسكرية التي تنفذها المقاومة انطلاقاً من الضفة الغربية، وبحسب تقرير نشرته جريدة هآرتس Haaretz في 2008/4/6 فإن السلطة الفلسطينية "شكلت وحدة فلسطينية خاصة بموافقة إسرائيل والأردن والولايات المتحدة الأمريكية، مهمتها ضبط الأمن ومحاربة حركة حماس في الضفة الغربية". وجاء في التقرير أن 620 ضابطاً وجندياً من قوات الأمن الوطني يتلقون تدريبات بناءً على طلب إسرائيلي على أيدي ضباط أردنيين بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية". وبحسب الخطة الأمنية للسلطة الفلسطينية، فإن هذه الفرقة ستصل في الصيف (مطلع تموز/ يوليو 2008) إلى الضفة الغربية، وستكون ضمن خمس فرق مكلفة بحفظ النظام في الضفة ومواجهة حماس[115].

وورد في التقرير، أن وزير الداخلية عبد الرزاق اليحيى زار الوحدة خلال شهر آذار/ مارس 2008 وتحدث إليهم قائلاً: "أنتم لستم موجودين هنا من أجل مواجهة إسرائيل، لأن الصراع معها لم يؤدِّ حتى الآن إلا لمعاناة شعبنا وبدون نتائج إيجابية.. عليكم أن تثبتوا للإسرائيليين أن لديكم القدرة على العمل والنجاح". وقال الصحافي الإسرائيلي الذي أعدّ التقرير: "إن اليحيى فضل الحديث أمام الجنود بالصورة الضبابية، ولكن كل المشاركين والمهتمين بهذه الفرقة سواء من السلطة، أو من الأمريكيين، أو الأردنيين أو الإسرائيليين يعلمون أن الهدف الذي وضعوه واضح للجميع وهو محاربة



حماس". ويقول المسؤولون الفلسطينيون إنه في مطلع حزيران/يونيو 2008 القادم سيتمّ إرسال وحدة خاصة أخرى إلى الأردن؛ حيث يقوم كيث دايتون Keith Dayton بمرافقة الوحدة ويقدم للسلطات الإسرائيلية قائمة بحاجاتها[116].

رابعاً: السلوك الإسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين

1. التعاطي السياسي:

منذ أن غاب أريل شارون Ariel Sharon عن المسرح السياسي الإسرائيلي نتيجة دخوله في غيبوبة مرضية، دخلت الحياة السياسية الإسرائيلية مرحلة من الضعف السياسي، وافتقاد القيادة ذات الكاريزما المؤثرة في مسار الأحداث.

ولم يكن الغياب بحدّ ذاته المسبب لهذا التدهور السياسي، بل أسهم في ذلك وجود حزب جديد على رأس الحكم في "إسرائيل" هو حزب كاديما Kadima، المنشق أصلاً عن حزب الليكود Likud[117]. حيث كان حزب الليكود مع حزب العمل يشكلان القطبين الأكبر للسياسة الإسرائيلية، ويتناوبان دفة الحكم بموجب أنهما أكبر وأعرق حزبين في "إسرائيل" في الحقبة الأخيرة. وكانت ولادة كاديما نتيجة حالة الضعف والصراعات داخل حزب الليكود، والتي لم يكن حزب العمل بمنأى عنها؛ بدليل خروج شمعون بيريز Shimon Peres منه وانضمامه إلى كاديما.

هذا التشظي الحزبي، إضافة إلى تراجع اليسار الإسرائيلي، وفي ظلّ سياسة التهرب من استحقاقات التسوية التي هي أصلاً موجودة منذ بداية العملية السلمية التي بدأت في مدريد سنة 1991، دفع السياسة الإسرائيلية إلى اعتماد طريقة ترحيل القضايا التفاوضية، والعمل قدر الإمكان على إشغال الجانب الفلسطيني بقضايا جزئية، يعمل الإسرائيليون على إيجادها

كسباً للوقت؛ كقضية إعادة احتلال مناطق من الضفة خلال عملية السور الواقي سنة 2002 مثلاً، التي أتت مباشرة بعد إقرار القادة العرب وتبنيهم لمبادرة السلام العربية في قمة بيروت. حيث دخلت قضية تراجع الجيش الإسرائيلي إلى مواقعه قبل هذه العملية في صلب جلسات التفاوض، وأصبحت طلباً يطغى أمره على ما سبقه من قضايا المفاوضات والمطالبة بالحقوق الفلسطينية.

لم يكن ما سبق مؤتمر أنابوليس وما لحقه إلا محطة جديدة من محطات التسويف الإسرائيلي والمماطلة؛ بغية تحقيق مكاسب على الأرض يصعب التراجع عنها، من خلال توسيع الاستيطان داخل الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الفصل العنصري، والعمل قدر المستطاع على تغيير الخريطة الديموغرافية في القدس لصالح العنصر اليهودي، إضافة للعمل على تهويد المدينة المقدسة. فضلاً عن أن الرؤية الإسرائيلية تقوم أساساً على أن مشكلتها مع الفلسطينيين لا تعدو كونها مشكلة شعب يعيش بين ظهراني الشعب الإسرائيلي، وليست مشكلة شعب له حقوق وأرض مغتصبة.

ليس ذلك فحسب بل حاولت "إسرائيل" التشكيك في قدرات السلطة الفلسطينية على القيام "بمسؤولياتها" وما يتوجب عليها القيام به ضمن خريطة الطريق، كسحب سلاح المقاومة، للفت الأنظار عن تهرب "إسرائيل" من التزاماتها وتخفيف الضغوط عنها، خصوصاً بعد ما حدث من انقسام سياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14. فقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن الولايات المتحدة تدعم موقف بلاده بعدم تطبيق التزاماتها على الأرض، إلا بعد تطبيق الفلسطينيين التزاماتهم

الواردة في خطة خريطة الطريق من حيث وقف العنف في قطاع غزة والضفة الغربية[118]. كما أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني رأت أن السلطة الفلسطينية ستواجه عقبات في تنفيذ التزاماتها وفق خطة خريطة الطريق، لأنها لا تسيطر على قطاع غزة، فضلاً عن أن هناك مشاكل في الضفة الغربية. ورأت ليفني أن الحوار مع الفلسطينيين يتزامن مع تطبيق المرحلة الأولى من خريطة الطريق، وشددت على أن إتاحة المجال لقيام دولة فلسطينية مرتبط بضرورة مكافحة الإرهاب الذي يسبق ذلك[119]. وعدّت ليفني أن اشتراط تطبيق خريطة الطريق هو الإنجاز البارز للقاء أنابوليس[120]. وفي السياق ذاته رأى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في مقابلة نشرتها جريدة الفايننشال تايمز Financial Times البريطانية أن الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين يبدو صعباً بسبب انقساماتهم وضعفهم، ورأى أن على الفلسطينيين حتى يقيموا دولة، أن يحرصوا على ألا تصبح هذه الدولة قاعدة لشنّ هجمات على "إسرائيل"[121]. كما أن إيهود باراك استبعد إنجاز اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية بسبب أن الطرف الفلسطيني غير مستعد لاتخاذ قرارات صعبة، وليس لديه القدرة على بسط السلطة والنظام والأمن "ولا الرغبة في محاربة الإرهاب"[122]. وفي الاتجاه ذاته، حذر كل من رئيسي الشاباك يوفال ديسكن Yuval Diskin وجهاز الاستخبارات عاموس يدلين Amos Yedlin ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi، حكومة "إسرائيل" من "الاعتماد على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لتطبيق اتفاق الحلّ الدائم"، نظراً لضعفه، وأوصوا الحكومة بأن تستمر بالمفاوضات حتى التوصل إلى اتفاق، ولكن عليها أن تجمد تطبيقه لعدة سنوات إلى أن تثبت



السلطة الفلسطينية قدرتها على أن تكون شريكة[123].

لم تتورع "إسرائيل" عن محاولة التحريض على استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، مستخدمةً المفاوضات ورقة مساومة في ذلك؛ حيث شدد المستشار السياسي لوزير الدفاع الإسرائيلي عاموس جلعاد على أن الرئيس محمود عباس لا يمكنه الشراكة مع حماس التي تدعو إلى تدمير "إسرائيل"، إذا ما أراد الاستمرار في قيادة معسكر السلام[124].

وعلى ما يبدو حرصت "إسرائيل" على استئناف المفاوضات عبر المشاركة في مؤتمر أنابوليس، خشية أن يؤدي استمرار الجمود في مسار التسوية إلى إضعاف الرئيس محمود عباس وتقوية حركة حماس. حيث رأت ليفني في محاضرة ألقتها في "مؤتمر القدس الخامس"، أن الهدف الأول من المفاوضات مع الفلسطينيين هو "تثبيت المصالح الإسرائيلية والمبادئ التي نسير عليها في المستقبل"، موضحةً أن عدم التفاوض على هذه المبادئ من شأنه أن يفوّت على "إسرائيل" فرصة كبيرة، قد لا تتكرر في المستقبل "ويبقينا مع من يرفضون الاعتراف بنا"، وهي تعني بذلك حركة حماس[125]. ومن جهة أخرى حذر رئيس كتلة ميرتس Meretz، يوسي بيلين Yossi Beilin، من أن فشل مؤتمر أنابوليس سيصب في خدمة إضعاف محمود عباس، ويشكل نصراً لحركة حماس، وينذر بإمكانية تجدد العنف[126].

وفي المقابل هدد زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu، أفيغدور ليبرمان Avigdor Liberman، بالانسحاب من الحكومة في حال بدء المفاوضات حول قضايا الحلّ النهائي، التي تشمل القدس واللاجئين والحدود[127]. كما تلقى أولمرت، وهو في مؤتمر أنابوليس،

رسالة تهديد واضحة من الزعيم الروحي لحزب شاس Shas، الحاخام عوفاديا يوسف Ovadia Yosef ، يقول له فيها إنه في حال تحدث في المؤتمر ولو تلميحاً عن استعداده لتقسيم القدس إلى عاصمتين؛ فإنه سيعود ليجد نفسه بلا حكومة[128].

لذا حرص إيهود أولمرت على أن لا يتعرض الائتلاف الحكومي الذي يقوده لأي انسحابات أو تفكك نتيجة المفاوضات مع الفلسطينيين، وخصوصاً في وقت شهد فيه حزب كاديما تراجعاً في شعبيته؛ فقد نشرت جريدة جيروزاليم بوست Jerusalem Post استطلاعاً يحصل بموجبه الليكود على 26 مقعداً في الكنيست مقابل 16 لكاديما[129].

لقد سعى أولمرت جاهداً لتجنب ذلك كله بالمسارعة إلى تكثيف عمليات الاستيطان في الضفة الغربية، والموافقة على عطاءات لتوسعة مستوطنات قائمة، وذلك لطمأنة المعارضين داخل الحكومة[130]. كما دعم سراً وعلانيةً الخطوات المتسارعة التي كانت تقوم بها جمعيات يهودية متطرفة من أجل تهويد القدس، وعمل على طمأنة شركائه في الائتلاف الحكومي من اليمين بتأكيد أن اتفاق سلام مع الفلسطينيين ليس في الأفق بل التوصل إليه ليس أكيداً، وأنه حتى في حال التوصل إليه، فاحتمال تطبيقه ليس أكيداً[131]. ومع ذلك فإن أولمرت، في مقابلة مع جريدة جيروزاليم بوست، عبّر عن مخاوفه من اضطرار "إسرائيل" إلى التعامل مع واقع دولة واحدة لشعبين؛ مما سينهي وجودها كدولة يهودية. وهذا، إذا ما رفضت التنازل عن أجزاء من أرض "إسرائيل" التوراتية، بهدف الحفاظ على يهودية الدولة وطابعها الديموقراطي. كما رأى أن على بلاده تَقَبُّلَ فكرة أن أصدقاءها الداعمين يتصورون مستقبلها في حدود العام 1967، وعلى أساس تقسيم القدس.

لكنه على الرغم من ذلك كله، أكد أنه لا يتصور اتفاقاً نهائياً للسلام مع الفلسطينيين على أساس هذه الحدود، واصفاً مستوطنة معاليه أدوميم التي تقع في القدس الشرقية بأنها "جزء لا يتجزأ من إسرائيل". وأعرب عن اعتقاده بأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس "يريد السلام"، مبيناً أنه يتفهم المخاوف الفلسطينية فيما يخص نمو المستوطنات، إلا أنه شدد على عدم قبول حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين. لافتاً النظر إلى اقتناعه بأن الرئيس عباس "اختار في قلبه" بين "أسطورة حقّ العودة"، وقيام دولة فلسطينية تستوعب جميع اللاجئين[132].

سعى أولمرت إلى تأكيد رغبته بتأجيل البحث في القضايا النهائية الشائكة في المفاوضات مع الفلسطينيين تجنباً لفشل هذه المفاوضات، حيث نقلت جريدة هآرتس عنه قوله إنه تمّ الاتفاق مع الجانب الفلسطيني على تأجيل ملف القدس إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وبيّن أنه معني في البداية بحلّ القضايا "السهلة" كالحدود، لكي لا تتوقف المفاوضات بسبب الملفات "الصعبة" كقضية القدس[133].

ولكن في المقابل ذكرت ليفني "أن كل قضايا الحلّ النهائي مطروحة على طاولة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بما فيها القدس[134]، مع التأكيد على أن "إسرائيل" لديها "خطوط حمر، وهي ليست على استعداد لتخطيها"، متعلقة بالقدس والحدود واللاجئين[135].

وعلى ما يبدو فإن هناك توافقاً ضمنياً بين الحكومة الإسرائيلية والمعارضة حول قضايا الحلّ النهائي، وخصوصاً حقّ العودة؛ حيث قدم وزراء ونواب إسرائيليون عريضة إلى الكنيست تتضمن حظراً على إجراء أي مفاوضات بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى "إسرائيل". وقد وقع على هذه

العريضة 8 وزراء و37 عضو كنيست، منهم 25 نائباً من حزب كاديما[136].

في حين رأى زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu أن المفاوضات مع الفلسطينيين حول مكانة القدس إفلاساً أخلاقياً تاريخياً، لافتاً النظر إلى أن خروج "إسرائيل" من القدس يعني دخول حماس وإيران إليها[137]. كما أكد نتنياهو لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنه لن يوقع على إعلان مبادئ يدعو إلى العودة لحدود العام 67 وتقسيم القدس[138].

وعلى الصعيد ذاته فإن حاييم رامون Haim Ramon، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، رأى أن الهدف من المحادثات المدعومة من الولايات المتحدة بين "إسرائيل" والفلسطينيين هو التوصل لاتفاق بخصوص مبادئ إقامة دولة فلسطينية في العام 2008، وليس اتفاق سلام يشمل كل التفاصيل؛ بحيث يتعامل إعلان المبادئ هذا مع قضايا الوضع النهائي، وهي: القدس وحدود الدولة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين[139].

إن من دلالات التسويف الإسرائيلي أيضاً، ومحاولة التملص من أي التزام بغية تشكيل الواقع على الأرض وفق المصالح الإسرائيلية، قضية عدم الالتزام بجدول زمني للتسوية السلمية وفق ما تحدد خلال مؤتمر أنابوليس، حيث أكدت تسيبي ليفني أنه لا يمكن إلزام "إسرائيل" بجدول أمريكي للسلام، وأن الفلسطينيين بحاجة إلى إظهار أن لديهم حكومة تتحلى بالمصداقية لتحكم أية دولة مستقلة في المستقبل. كما بينت أنها لا تحبذ الجدول الزمني، لأنه يمكن أن يؤدي إلى شعور بالإحباط[140]. وفوق ذلك، فقد رأت ليفني أن الاستجابة للمطلب الفلسطيني بجدول زمني ملزم للمفاوضات بعد أنابوليس، يعني بالنسبة لها إجراء تفاوض



وسط توجيه مسدس نحو رأسها[141]. وفي هذا الصدد أيضاً، رأى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي ديختر Avraham Dichter أن الجدول الزمني الذي حدده مؤتمر أنابوليس غير واقعي على الرغم من "التفاهم المشترك" القاضي ببذل أقصى جهد ممكن، من أجل التوصل إلى تسوية قبل نهاية 2008[142]. كما استبعد الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز من جهته أيضاً في مقابلة نشرتها جريدة يابانية في 2007/11/22 التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط، قبل انتهاء ولاية الرئيس جورج بوش في كانون الأول/ يناير 2009[143].

سعت "إسرائيل" إلى التأكيد خلال مرحلة أنابوليس التفاوضية على يهودية الدولة، وأن تكون ثمرة المفاوضات تكريس "إسرائيل" وطناً قومياً لليهود. حيث رأت ليفني في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير Bernard Kouchner في 2007/11/18، "أن إقامة الدولة الفلسطينية لن تكون الحلّ القومي فقط للعرب في غزة والضفة الغربية، وليس فقط للاجئين الفلسطينيين، بل أيضاً لعرب إسرائيل"، موضحةً "أن إسرائيل هي دولة يهودية ديموقراطية". وهو الأمر الذي رحب به اليمين المتطرف، واعتبر ليبرمان، أن تصريحات ليفني تعزز مطلبه لاستصدار قرار من الحكومة الإسرائيلية لإلزام الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية "إسرائيل"[144].

وعلى الرغم من حملة التشكيك بنتائج مؤتمر أنابوليس والتقليل من دوره في مسيرة عملية التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن أولمرت تلقى دعماً مميزاً من حوالي 480 شخصية عسكرية سابقة، أيدوا المشاركة في المؤتمر والمفاوضات التي ستليه حول التسوية الدائمة[145]. ليس ذلك

فحسب، بل إن "إسرائيل" رأت في مؤتمر أنابوليس فرصة سانحة لإحراز تقدم في مسيرة تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، خصوصاً تلك التي لها ثقلٌ سياسي في العالم العربي كالسعودية. وظهر أن هذا الهدف كان هو الأكثر أهمية من الجانب الإسرائيلي؛ حيث عدّ بيريز جلوس الدول العربية على طاولة واحدة مع "إسرائيل" في مؤتمر أنابوليس دليلاً على قناعتها بأن "إسرائيل" دولة غير متطرفة ولا تشكل خطراً على أحد، وراهن على أنه "إذا لم تكن المصافحة بالأيدي هذه المرة فستكون حتماً في المرة المقبلة"[146].

ومن جهتها أكدت ليفني أنه ليس مهماً ما ستقدمه "إسرائيل" للفلسطينيين في مؤتمر أنابوليس، بل إن المهم هو الدول العربية التي ستشارك في المؤتمر[147]. ورأت أن مؤتمر أنابوليس فرصة للفصل بين الدول العربية والإسلامية المعتدلة وبين الدول المتشددة وعلى رأسها إيران، ورأت أن الحضور العربي يعزز فرص النجاح، وأنه من دون الدعم العربي لا يوجد فلسطيني واحد يمكنه الوصول إلى اتفاق مع "إسرائيل". لكنها في المقابل طالبت الدول العربية بأن "لا تحدّد شروط المفاوضات أو تتدخل فيها"[148].

حرصت "إسرائيل" على عدم إدخال أي عنصر دولي مؤثر في مفاوضاتها مع الفلسطينيين غير الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أبدى أولمرت فتوراً فيما يتعلق بحضور قمة للسلام في الشرق الأوسط اقترحتها روسيا على الرغم من أنه لم يستبعدها كلياً[149]. وفي الاتجاه ذاته عارض يوسي بيلين فكرة استضافة العاصمة الألمانية برلين مؤتمراً دولياً للسلام في الشرق الأوسط اقترحته ألمانيا في مطلع حزيران/ يونيو 2008. معرباً عن اعتقاده بأن مثل هذا المؤتمر قد يمسّ بعملية السلام[150].



2. الممارسات الإسرائيلية:

تميز السلوك الإسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس بالسلبية، على الرغم من أن انعقاد المؤتمر كان على أساس تحريك العملية السلمية، وبالتالي من المفترض أن يؤدي ذلك إلى تخفيف وطأة الاحتلال عن الفلسطينيين وتفاصيل حياتهم اليومية. إلا أن ما جسدته الوقائع على الأرض كان خلاف ذلك؛ حيث استمرت الهجمات الإسرائيلية العدوانية، وكان هناك تسارع ملحوظ لوتيرة الاستيطان خاصة في مدينة القدس، فضلاً عن التضييق على المواطنين الفلسطينيين من خلال الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية والاعتقالات والاغتيالات، وتشديد الحصار والتضييق على قطاع غزة، وارتكاب المجازر وارتفاع وتيرة الشهداء والجرحى في صفوف الفلسطينيين، إضافة إلى التوغلات والاعتداءات وتجريف الأراضي وتدمير البيوت.

فقد كشفت جريدة يديعوت أحرنوت، النقاب عن أن إيهود باراك، طالب في جلسة للحكومة الإسرائيلية في 2007/1/19، بعدم وقف البناء في المستوطنات، معرباً عن دعمه للمستوطنين. علماً أن ذلك حدث بعد أقل من يوم واحد من اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمل، والتي أعربت عن دعمها للعملية السياسية واجتماع أنابوليس[151].

وفي الاتجاه ذاته ذكر دوف حنين Dove Henin، عضو الكنيست عن الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، نقلاً عن حركة "نساء ضدّ الحواجز – محسوم ووتش" أن الجيش الإسرائيلي قام بنشر أسماء 33 حاجزاً ادعى إزالتها نهائياً لتسهيل حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، تبين أن 16 حاجزاً منها لم تكن موجودة أصلاً، وأن 8 حواجز مما تبقى كانت أزيلت

قبل أشهر عدة، في حين أن حاجزين ظلا قائمين ما يعني أن ثلاثة حواجز أزيلت، علماً أن أربعة حواجز أقيمت في المقابل[152].

و في 2007/12/4 طرحت "إسرائيل" مناقصة لبناء أكثر من 300 وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة، في أول توسيع للمستوطنات منذ مؤتمر أنابوليس[153].

وذكرت جريدة هآرتس أن "دائرة أراضي إسرائيل" نشرت يوم 2007/12/30 عطاءً لاستئجار أراضٍ في القدس الشرقية، بهدف بناء 440 بيتاً استيطانياً، وهو مشروع كان قد أُقرّ في ربيع العام 2005، إلا أنه لم يخرج إلى حيز التنفيذ. وفي هذا الصدد قال مسؤول في مكتب أولمرت، إنه "لن يكون حظر شامل على البناء في القدس الشرقية، ولكننا [الحكومة] لا نريد أن تكون آلية مصادقة حكومية على كل مشروع بناء، وسنصادق على المشروع فقط إذا كان لا يمسّ بسير المفاوضات مع الفلسطينيين"[154]. وفي 2008/1/1 كشفت هآرتس عن مشروعين استيطانيين جديدين في القدس المحتلة، في الوقت الذي أعلن فيه أولمرت أن سلطة بناء المستوطنات ستكون بيده وحده، وأنه معني بفرض تقييدات على آلية اتخاذ القرارات بشأن البناء. إلا أن مسؤولين في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أكدوا أن أولمرت لن يلغي العطاء لبناء 300 بيت استيطاني في جبل أبو غنيم في القدس، كما أنه لن يجمد بيع البيوت في مستوطنات الضفة الغربية.

وفي دراسة نشرت في 2008/1/12 أكد معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج) "أن منظمات الاستيطان الإسرائيلي كثفت من النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة والقدس بشكل ملحوظ



قبيل وأثناء وبعد زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى المنطقة في 2008/1/10"[155].

وفي الاتجاه ذاته، كشفت منظمة العاد Elad Foundation الاستيطانية المتدينة التي تنشط في تهويد مدينة سلوان ورأس العمود والبلدة القديمة من القدس، "أن هناك اتفاقاً سرياً تمّ التوصل إليه بين حركة شاس وأولمرت بتوسيع البناء في المستوطنات في محيط القدس، وتكثيف البناء ومصادرة منازل عربية داخل المدينة". وأكدت أن حركة شاس لديها أكثر من سبعة عشر مشروع بناء استيطاني جديد في محيط القدس والضفة الغربية[156].

وفي 2008/3/31 أعلنت بلدية القدس عن قرب البدء بإقامة 600 وحدة سكنية في القدس الشرقية. وعلى الصعيد نفسه أكد تقرير صادر عن حركة السلام الآن في 2008/3/31 أن "إسرائيل"، ومنذ انعقاد مؤتمر أنابوليس، كثفت الاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية، ومن كلا طرفي جدار الفصل العنصري، وفي المستوطنات والبؤر الاستيطانية. وقالت الحركة، في تقريرها عن الربع الأول من سنة 2008، إن البناء الاستيطاني شمل 101 مستوطنة من أصل 120 مستوطنة، كذلك فإن البناء جارٍ في عشرات البؤر الاستيطانية، التي التزمت "إسرائيل" بإزالتها منذ أكثر من خمس سنوات[157].

ومن جهته، ذكر النائب الفلسطيني مصطفى البرغوثي أنه ومنذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27 وحتى 2008/4/5 زادت الهجمات الإسرائيلية بنسبة 300%؛ حيث قامت "إسرائيل" بـ 1,502 هجوماً. كما أكد أن التوسع الاستيطاني زاد منذ أنابوليس بوتيرة تفوق أحد عشر ضعفاً على ما كان عليه الحال قبل المؤتمر. موضحاً أن هناك 121 مستوطنة في الضفة الغربية و12 في القدس تضمّ 447 ألف مستوطن، إلى جانب 105

بؤر استيطانية يقطنها ثلاثة آلاف مستوطن. وأشار في هذا السياق إلى أن "إسرائيل" تقوم ببناء آلاف الشقق السكنية في 101 مستوطنة في الضفة والقدس بقرار من وزارة الجيش الإسرائيلي، مؤكداً أن التوسع الاستيطاني شمل 11,332 وحدة استيطانية جديدة منذ أنابوليس. أما على صعيد الحواجز، فذكر أن عددها ارتفع من 521 حاجزاً منذ أنابوليس إلى 580 حاجزاً، إضافة إلى 364 حاجزاً طياراً[158].

وكشف تقرير أصدرته منظمة عير عميم Ir Amim الإسرائيلية في 2008/4/7 أن إجراءات الحكومة الإسرائيلية منذ مؤتمر أنابوليس تشكل تقويضاً للثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقالت إن مؤتمر أنابوليس أضحى نقطة انطلاق لأنشطةٍ إسرائيلية أحادية الجانب في القدس الشرقية[159].

وأكدت وثيقة، سلمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) لمبعوث الرباعية الدولية للشرق الأوسط توني بلير Tony Blair، أن الحواجز والعوائق التي وضعها الجيش الإسرائيلي في طرقات الضفة الغربية ما زالت على حالها خلافاً لتعهدات حكومة "إسرائيل" أمام الولايات المتحدة. وبحسب وثيقة (أوتشا) فإن "إسرائيل" أزالت 44 عائقاً من أصل 61 عائقاً تعهدت بإزالتها. كذلك أظهرت تدقيقات أجرتها منظمات حقوق الإنسان أن قسماً من العوائق التي تمت إزالتها كانت عبارة عن سواتر ترابية في طرقات فرعية، وقام الفلسطينيون بأنفسهم بإزالتها، وفي بعض الحالات عاد الجنود الإسرائيليون ووضعوا سواتر ترابية جديدة[160].

خامساً: السلوك العربي الإسلامي

اتخذت الدول العربية والإسلامية موقفاً إيجابياً من المفاوضات، وفق مرجعية قرارات مجلس الأمن وخارطة الطريق والمبادرة العربية. ورأوا فيها الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى إحلال السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وقد تردد العرب بداية بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس لما لفّه من غموض، لكنهم عادوا واتخذوا قراراً موحداً بمشاركة 16 دولة عربية فيه بما فيها سورية ولبنان.

1. مصر:

استبقت مصر اجتماع وزراء خارجية دول لجنة المبادرة العربية للسلام، الذي عُقد لتحديد "موقف عربي موحد" من المشاركة في أنابوليس، بإعلان قبولها المشاركة في المؤتمر، في خطوة أُريدَ بها التأثير على الموقف العربي من المؤتمر ودفع الدول العربية إلى المشاركة فيه[161]. وقد رأى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في المؤتمر خطوة مهمة على طريق استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حول موضوعات التسوية النهائية[162]، كما شدد على تمسك العرب بالمبادرة العربية لتحقيق السلام دون وضع سقف زمني لها[163]، رغم التشكيك المصري بجدية الموقف الإسرائيلي من المفاوضات وممارساتها على الأرض من خلال ارتفاع وتيرة الاستيطان[164]. وتعليقاً على المحرقة التي نفذتها "إسرائيل" في غزة في

2008/2/27، قال أبو الغيط إن العدوان الإسرائيلي على غزة "يضع عملية السلام في حرج شديد"[165]، داعياً الجانب الفلسطيني إلى الامتناع "عن العمليات التي تضرّ بعملية السلام"، في إشارة إلى إطلاق الصواريخ. وشدد أبو الغيط على ضرورة إشراك حماس في العملية السياسية التفاوضية إذا عدلت سياستها، و لم تعتمد العنف والعمليات العسكرية[166]. وانتقدت مصر قرار الرئيس عباس بوقف المفاوضات احتجاجاً على المحرقة؛ حيث حذر أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب، من تجزئة عملية السلام لتشمل الضفة الغربية وتأجيل قطاع غزة[167].

في موازاة ذلك، رفضت مصر الموقف الإسرائيلي من يهودية الدولة؛ حيث أوضح الناطق باسم الرئاسة المصرية السفير سليمان عواد أن "مصر تعارض هذا التوصيف الإسرائيلي، بسبب وجود فلسطينيي 48 داخل إسرائيل، إضافة إلى أن حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين هو من قضايا الحلّ النهائي"[168].

أما الرئيس المصري حسني مبارك فقد شدد على ضرورة السعي من أجل إعادة الزخم لمفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين و"إسرائيل"[169]، مكرراً أمله في إمكانية التوصل لاتفاق سلام قبل نهاية العام 2008، ومؤكداً على ربط تطور العلاقات العربية – الإسرائيلية بتحقيق اختراق في جهود السلام[170].

وفي موقف بارز معارض للمفاوضات، دعا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر مهدي عاكف المراهنين على خيار المفاوضات مع "إسرائيل" أن يراجعوا حساباتهم، وينضموا إلى صفوف المقاومة، مشيراً إلى أن حصار غزة يعكس الانهيار الذي آل إليه مسار التسوية



بالكامل. كما رأى أن الاستمرار في المفاوضات مع الإسرائيليين مشاركة لهم في تصفية القضية الفلسطينية[171].

2. الأردن:

عبّر العاهل الأردني عبد الله الثاني عن أن لقاء أنابوليس مهد الطريق أمام الفلسطينيين والإسرائيليين؛ لإطلاق عملية مفاوضات جادة، تفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحقيق صيغة حلّ الدولتين، والتوصل إلى حلّ عادل يعيد الحقوق المشروعة كافة للشعب الفلسطيني[172]. وإثر قيام "إسرائيل" بتوسيع سياستها الاستيطانية، أبلغ الملك الأردني رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت رفض بلاده أية عمليات استيطانية، واصفاً إياها بأنها "انتهاك صارخ لما اتفق عليه وما ورد في الاتفاقات السابقة"[173]. وقد أشاد عبد الله الثاني بمواقف بوش الداعمة لعملية السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة[174]، محذراً مراراً وتكراراً من نتائج الإخفاق في عملية السلام، وداعياً "إسرائيل" إلى وقف ما يجري في غزة من اعتداءات، وضرورة العودة السريعة لطاولة المفاوضات لأنها السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل[175].

من جانبه، حذر رئيس لجنة الشؤون الخارجية والعلاقات العربية والدولية في مجلس النواب الأردني محمد أبو هديب من خطر دعوة بوش إلى تعديل خطّ الهدنة عام 1949، وتجاهله الحديث عن حقّ العودة[176].

وبرز موقف لنواب أردنيين طالبوا حكومة بلادهم استدعاء سفيرها من "إسرائيل" تمهيداً لقطع العلاقات معها، واستدعاء السفير الأمريكي لدى الأردن وتسليمه مذكرة احتجاج على تصريحات الرئيس جورج بوش

إزاء يهودية دولة الكيان، ومنحه غطاء الاعتداء على غزة[177].

أمّا جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فقد أدانت مؤتمر أنابوليس ورأت فيه استهدافاً لثوابت القضية الفلسطينية، كحق العودة واللاجئين والقدس، معتبرةً المشاركة العربية الرسمية فيه "فرصة للتطبيع المجاني مع إسرائيل"[178].

3. سورية:

أعلنت سورية مشاركتها في مؤتمر أنابوليس بعدما تسلمت جدول أعمال المؤتمر الذي أشار إلى أن الجلسة المخصصة لمناقشة "السلام الشامل" تتضمن "المسار السوري"[179]. ورأى الرئيس السوري بشار الأسد أنّ تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مرهون بتحقيق السلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم[180].

ومن جانبه، تحدث وزير الخارجية السوري وليد المعلم، عن متطلبات السلام، وهي توفر إرادة السلام لدى الطرفين، واستعداد "إسرائيل" لإعادة الأرض العربية المحتلة بما فيها الجولان[181]. معلناً استعداد سورية لاستئناف محادثات السلام مع "إسرائيل"، شريطة أن يكون السلام عادلاً وشاملاً على كافة المسارات، وألا يؤثر ذلك على المسار الفلسطيني بما في ذلك خلق الأجواء المواتية في الشرق الأوسط وخاصة في الأراضي المحتلة[182].

4. لبنان:

شدد رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود على تمسك لبنان بحقّ

العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه، رافضاً كل المحاولات الجارية لتوطينه في لبنان، ومعتبراً أن السلام العادل والشامل يجب أن يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى المبادرة العربية للسلام من دون أي اجتزاء[183].

وقد شارك لبنان في مؤتمر أنابوليس على قاعدة الإجماع العربي، بحسب ما قال رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، الذي تحدث أيضاً عن ثلاثة التزامات لبنانية واضحة، وهي قضية فلسطين، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وقضية اللاجئين الفلسطينيين[184]. كما أدان مضي "إسرائيل" في عملية الاستيطان الهادفة إلى تهويد القدس، واصفاً ما يحصل بأنه "خداع مكشوف"[185].

من ناحيته، ربط النائب اللبناني وليد جنبلاط نجاح أي سياسة سلام بتبنيها للثوابت المركزية للقضية الفلسطينية، المتمثلة بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ووقف الاستيطان، والتأكيد على حقّ العودة، وترسيم الحدود، وحلّ مسألة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية[186].

وقد اتسمت المواقف اللبنانية برفضها لتوطين الفلسطينيين في لبنان، إذ عبّر النائب ميشال عون، رئيس التيار الوطني الحر، عن رفضه للتوطين من مبدأ أن "لبنان لا يستطيع أن يتحمّل توطين شخص واحد"[187]، كما ذكّر رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع بتصدي الكتائب والقوات اللبنانية لمخططات التوطين[188].

أما الجماعة الإسلامية فانتقدت أنابوليس لأنه "لن يقدم شيئاً للقضية الفلسطينية، بل سيكون مناسبة للعلاقات العامة، في ظلّ تطبيع غير مسبوق يتمثل بجلوس مندوبي 16 دولة عربية مع ممثلي العدو الصهيوني"[189].

5. السعودية:

رأى الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، أن مؤتمر أنابوليس للسلام يرتكز بشكل أساسي إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية وخريطة الطريق[190]. كما أعلن أنه لن يكون هناك سلام ما لم تنسحب "إسرائيل" من الأراضي العربية التي استولت عليها في حرب العام 1967 [191]. مؤكداً أن بلاده لن تتخذ أي خطوات تطبيعية مع "إسرائيل" قبل توصلها إلى اتفاق سلام نهائي يضع حداً للصراع العربي – الإسرائيلي، بحسب ما نصت مبادرة السلام العربية[192]. كما أن السعودية رفضت على لسان سفيرها في واشنطن عادل الجبير الحديث عن طابع يهودي لدولة "إسرائيل"[193].

بينما صدر موقف لافت للأمير تركي الفيصل، سفير السعودية السابق في الولايات المتحدة ولندن، دعا فيه إلى اندماج "إسرائيل" في الجغرافيا العربية، إذا ما وافقت على مبادرة السلام العربية، مشيراً إلى أن العالم العربي بمبادرة عام 2002 مدّ يد السلام إلى "إسرائيل"[194].

6. الجامعة العربية:

شكل حضور الجامعة العربية في أنابوليس الحضور الأول لها في مؤتمر للسلام يحضره الإسرائيليون. وقد أكد الأمين العام للجامعة عمرو موسى أن مشاركة العرب بالإجماع في اجتماع أنابوليس لا يعني حدوث تغيير في الموقف العربي، الذي عرضته مبادرة السلام العربية، حيث لا تطبيع إلا في إطار السلام الشامل[195]. بينما أعلن بعد عودته من قمة دمشق العربية التي عقدت في 29–2008/3/30 أن عملية السلام التي حاول مؤتمر أنابوليس إحياءها تموت من جديد[196].

ومن جهته رأى رئيس مكتب الأمين العام للجامعة هشام يوسف، أن الحضور العربي المكثف بالمؤتمر لم يكن إلا لإظهار الثقل العربي الداعم للفلسطينيين وليس هرولة عربية، مشيراً إلى دعم الموقف الفلسطيني ضد إعلان يهودية "إسرائيل"[197].

في حين رأى الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشؤون فلسطين السفير محمد صبيح، أن القيادة الأمنية والعسكرية في "إسرائيل" تريد "الحرب ولا تقبل بالسلام، لأن السلام يُنهي دورها"، مؤكداً أنه "كان واضحاً أن إسرائيل كانت تريد من مؤتمر أنابوليس، أن يكون فقط مؤتمر علاقات عامة"[198].

أما وزراء الخارجية العرب، فقد عبّروا في جلسة عقدت في 2008/3/5 عن ضرورة مراجعة موقف الدول العربية من عملية السلام، مؤكدين أن "مبادرة السلام العربية لا يمكن أن تظل قائمة من دون تجاوب حقيقي من إسرائيل مع طرحها"[199]. لكنهم عادوا واتفقوا على إعادة طرح المبادرة العربية للسلام على الساحة الدولية[200].

7. دول مجلس التعاون الخليجي:

رأى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبد الرحمن العطية أن مواصلة الحكومة الإسرائيلية نهجها الاستيطاني غير المشروع، يشكل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي، ويتنافى مع ما تمّ الاتفاق بشأنه في مؤتمر أنابوليس[201]. بينما أكد العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة على حقّ الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة وتحقيق تسوية عادلة وفقاً للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية[202].

ومن جهته، أعرب الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الحكومة القطرية ووزير الخارجية أنه لا يمكن التوقيع على اتفاق تسوية مع "إسرائيل" من دون موافقة حماس[203].

8. تركيا:

ذكرت جريدة هآرتس في 2007/11/15 أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan يرى أن المفاوضات بين "إسرائيل" وبين الفلسطينيين مهمة جداً، كما أنه يعتقد أن لقاء أنابوليس مهم أيضاً، ولكن بموازاة ذلك كله، فإن أردوغان يعتقد أن الأمل بالتوصل إلى اتفاقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ضئيل للغاية، واحتمالات نجاح المفاوضات يصل إلى الصفر؛ لأن المسائل العالقة بينهما جوهرية ولا تتعلق بالأراضي فقط[204].

سادساً: السلوك الدولي

1. أمريكا:

لقد كان هناك إصرار أمريكي على إنجاز مؤتمر أنابوليس، رغبة من إدارة الرئيس جورج بوش بالقيام بخطوة إيجابية خلال عهده، في خضم الإخفاقات والسلبيات التي اتسمت به فترة إدارته. حيث أصرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، على عقد مؤتمر أنابوليس في 2008/11/27 رغم عدم حدوث تقدم في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول التوصل إلى الوثيقة السياسية المقترحة للمؤتمر[205].

لقد دعا الرئيس بوش في المؤتمر لإقامة "دولتين ديموقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في أمنٍ وسلام"، وحثّ جميع المشاركين في المؤتمر إلى "مضاعفة جهودهم، لكي يصبح هذا الحلم حقيقة"[206].

وفي مقابلةٍ مع وكالة رويترز Reuters بتاريخ 2008/1/3، وصف بوش توسيع المستوطنات الإسرائيلية بأنها "عائق" لجهود السلام، داعياً إلى تفكيك المواقع الاستيطانية غير المرخص بها. إلا أنه في المقابل أكد أنه لن يسمح بقيام دولة إرهابية عند حدود "إسرائيل"، في إشارة منه إلى ضرورة إنهاء حالة المقاومة الفلسطينية[207].

اعتبر بوش أن الإطار العام لأي اتفاق سلام "يجب أن ينصّ على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967"، ويتطلب تعديلات متفق عليها من الجانبين لخطوط هدنة 1949 (الخطّ الأخضر)، لتعكس الوقائع الحالية الموجودة على الأرض، وضمان قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار

ومتواصلة جغرافياً، مبيناً أن هذا الإطار يجب أن "يخضع لتطبيق بنود خريطة الطريق"[208].

إلا أن الرئيس الأمريكي اتهم في خطابه الأخير أمام الكونجرس في 2008/1/29، النظام الإيراني بالوقوف وراء جهود حماس لعرقلة السلام في الأراضي المقدسة[209].

ومن جهتها عرضت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، بعد الاجتماع الثلاثي مع باراك وفياض بتاريخ 2008/4/30، ثلاثة مطالب محددة، طلبت من "إسرائيل" تنفيذها، عشية قدوم بوش إلى المنطقة، وهي:

أولاً: تخصيص طريق واحد أو اثنين لضمان حرية التنقل للمواطنين الفلسطينيين من شمال الضفة الغربية وحتى جنوبها، من دون العبور على حاجز عسكري إسرائيلي.

ثانياً: إرسال 12 ألف شرطي فلسطيني إلى الأردن، وذلك للتدرب على حفظ النظام وسيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: السماح للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بدخول قطاع غزة للزيارة والأعمال[210].

وفي ظاهرة هي الأولى من نوعها، زعم قرار لمجلس النواب الأمريكي يحمل رقم 185، والذي تمّ التصويت عليه بالإجماع بتاريخ 2008/4/1، بأن مئات الآلاف من اليهود الذين يدعي أنهم "طردوا أو أجبروا على ترك بيوتهم من الدول العربية، بسبب الصراع العربي الإسرائيلي يعتبرون لاجئين". وطالب الكونجرس الحكومة الأمريكية بإدخال مضمون القرار في كل قرار دولي يتحدث عن حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين[211].

2. الاتحاد الأوروبي:

اتسم الموقف الأوروبي بشكل عام بدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى ضبط النفس ووقف حلقة العنف؛ فقد قال وزير خارجية سلوفينيا ديمتري روبل Dimitrij Rupel، ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، في بيان وزعه على دول الاتحاد في 2008/1/11، إن ملف السلام في الشرق الأوسط سيكون على قمة أولويات الأجندة السياسية خلال فترة تولي سلوفينيا رئاسة الاتحاد. مضيفاً أن بلاده ستسعى إلى تحقيق التوصيات التي وردت في مؤتمر أنابوليس للسلام[212]. ومن جهته رأى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا في الاعتداءات الإسرائيلية التي حصلت في قطاع غزة في 2008/1/15 وأدت إلى استشهاد 19 فلسطينياً "تذكيراً قوياً بالحاجة إلى التقدم على طريق تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال التفاوض"[213].

3. روسيا:

شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin، على أن بلاده ستستمر بنفسها، وكذلك بصفتها عضواً في الرباعية الدولية، في بذل الجهود الحثيثة من أجل إيجاد تسويةٍ شاملة وعادلة في الشرق الأوسط[214]. وبدوره عبّر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov عن ارتياح بلاده لنتائج مؤتمر أنابوليس، معلناً أن الأطراف المجتمعة اتفقت على أن يكون اللقاء المقبل في موسكو على أن يراعي توقيته سير المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية[215]. وأملت موسكو، على لسان وزير خارجيتها، في "أن تعيد إسرائيل النظر في مشاريعها الاستيطانية في القدس الشرقية، من خلال اتباع روحية خريطة الطريق وأنابوليس"[216]. كما أن

لافروف أكد على ضرورة العمل الفوري لرفع الحصار عن قطاع غزة ووقف الأعمال الإرهابية التي تستهدف السكان المدنيين في "إسرائيل"، لتحقيق التقدم المنشود تجاه السلام، مشدداً على أهمية تحقيق الوحدة الفلسطينية حتى يمكن التوصل لاتفاق إسرائيلي فلسطيني[217].

4. فرنسا:

رأى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy أنه "لا بد من الإقدام على كل المجازفات الآن من أجل السلام". وفي خطابٍ له أمام السفراء المعتمدين في فرنسا في 2008/1/18، قال إنه من المتوقع أن تكون سنة 2008 الحالية "سنة إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل"[218]. وشدد على ذلك في مقابلةٍ مع قناة الجزيرة في 2008/1/20، حين قال "نريد دولة للفلسطينيين ووقف عملية الاستيطان من جانب إسرائيل ونقول لها إن أفضل فرصة لضمان أمنها هو أن تعيش في حسن جوارٍ مع دولة فلسطينية مستقلة"[219].

5. ألمانيا:

رأت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel ضرورة عدم النظر إلى مؤتمر أنابوليس للسلام بنوعٍ من التفاؤل الساذج، إذ اعتبرته فرصةً لإحياء الأمل من جديد في تحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد حرصت على تأكيد التزام ألمانيا بضمان أمن واستقرار ووجود دولة "إسرائيل"[220]. أما وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير Frank–Walter Steinmeier فشدد على ضرورة قيام "إسرائيل" بتجميد



بناء المستوطنات، إذا كانت تريد تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وحدد ثلاثة عناصر رئيسية للحوار والسلام في المنطقة، وهي: تحسين الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين، تحسين الأمن لـ"إسرائيل"، وتجميد المستوطنات[221].

6. إيطاليا:

وجد وزير الخارجية الإيطالي ماسيمو داليما Massimo D'Alema أن من الضروري لـ"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية أن تتحاورا مع حركة حماس. وقال موضحاً إذا "كنا نريد الوصول إلى السلام، لا بد من إدخال الذين يمثلون شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني في المفاوضات"[222].

7. الأمم المتحدة:

حرصت الأمم المتحدة على حثّ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى حلّ على أساس دولتين تعيشان بأمن وسلام، إذ اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon "أن التقدم في العملية التفاوضية التي أطلقها مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام، يتطلب إجراءات على الأرض ينفذها الجانبان بالتوازي، وفي ظلّ شفافية ورقابة دولية". وشدد على ضرورة تنفيذ "رؤية إنهاء الاحتلال"، داعياً الأسرة الدولية إلى "التضامن مع الشعب الفلسطيني ومع الشعب الإسرائيلي أيضاً"[223].

ولقد حثّ بان كي مون، على لسان المتحدثة باسمه ميشيل مونتاس Michèle Montas، "إسرائيل" على وقف التوسع الاستيطاني، وأكد من جديد أن وفاء الجانبين بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق هو إجراء مهم يدعم العملية السياسية بينهما[224]. وعندما سئلت كارين أبو زيد، مديرة

وكالة الأونروا، إذا ما كانت ترى أن عملية سلام لا تشمل حماس ستكون قابلة للتطبيق، قالت " لا أعتقد أنها قابلة للتطبيق على الإطلاق"[225].

8. اللجنة الرباعية:

لم يختلف سلوك اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط كثيراً عن سلوك الاتحاد الأوروبي، حيث حرصت على إبداء دعمها الكامل لمؤتمر أنابوليس، وأشادت في بيان صدر عنها في 2008/11/26 بالالتزام الذي عبّر عنه القادة الإسرائيليون والفلسطينيون بإطلاق مفاوضات ثنائية لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحقيق سلام إسرائيلي – فلسطيني[226]. وبدورها حثت اللجنة "إسرائيل" على تجميد أعمال البناء في المستوطنات وإزالة النقاط الاستيطانية العشوائية[227]. كما حثّ توني بلير، مبعوثها لعملية السلام في الشرق الأوسط، السلطات الإسرائيلية على تغيير الوضع القائم على الأرض فيما يتعلق بحرية الحركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين، وخصوصاً فيما يتعلق بإزالة الحواجز العسكرية[228].

9. الصين:

كان للصين رؤيتها السياسية خلال مشاركتها في مؤتمر أنابوليس، إذ طرح وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي Yang Jiechi، في كلمته أمام المؤتمر خمسة مبادئ أساسية عامة، لتعزيز السلام في الشرق الأوسط وضمان قيام الدولة الفلسطينية وتسوية النزاعات الأخرى بين "إسرائيل" وجيرانها، وهي:

المبدأ الأول: احترام التاريخ وإدراك كل طرف لاهتمامات ومخاوف



الطرف الآخر.

المبدأ الثاني: نبذ العنف.

المبدأ الثالث: دفع محادثات السلام قدماً واستئنافها على المسارين السوري واللبناني.

المبدأ الرابع: إعطاء الأولوية للتنمية.

المبدأ الخامس: بناء توافق وتعزيز عملية السلام[229].

خاتمة

حاولنا في هذه الصفحات أن نستعرض عملية السلام في الشرق الأوسط بدءاً من مؤتمر أنابوليس وحتى مؤتمر القمة العربية في دمشق، وهي فترة شهدت زيادة استخدام عبارة "إقامة الدولة الفلسطينية"، بعد دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لانعقاد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط؛ وذلك للدلالة على الجهود الأمريكية للوصول إلى تسوية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومع كل الجهود والتحركات التي قامت بها الولايات المتحدة لدفع عملية السلام إلى الأمام، لتحقيق تسوية نهائية قبل انتهاء ولاية بوش في كانون الأول/ يناير 2009، كان هناك تشابك دائم ما بين الأقوال والأفعال، فالولايات المتحدة حاولت لم توفر إطاراً جادّاً يعمل وفق آلية محددة وملزمة، للوصول إلى نتائج ملموسة.

كان الموقف الفلسطيني يطالب بـ"اتفاق سياسي تفصيلي"، يتناول "القضايا الجوهرية" الخاصة بالوضع النهائي، مقروناً بجدول زمني للتطبيق، إلا أنه تراجع وقَبِل بوثيقة مشتركة عامة تطرح على أنابوليس، لينتهي به الأمر إلى قبول العرض الأمريكي بصدور بيان ختامي في المؤتمر يعلن انطلاقة المفاوضات النهائية.

أما في الجانب الإسرائيلي، فقد كانت ممارسات الحكومة الإسرائيلية وخاصة الاستيطان، عقبة في طريق إقامة تسوية سلمية شاملة؛ حيث هدد الجانب الفلسطيني أكثر من مرة بمقاطعة جلسات المفاوضات إذا استمرت



"إسرائيل" في برنامجها الاستيطاني، كما سيطرت الممارسات الإسرائيلية، ومطالبة الجانب الفلسطيني بوقفها على معظم جلسات المفاوضات، ولكن الموقف الأمريكي المنحاز دائماً إلى جانب "إسرائيل" لم يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الممارسات.

وأمام كل العقبات التي كانت تقف في وجه المفاوضات، بقيت السلطة الفلسطينية تعدّ المفاوضات الخيار الاستراتيجي الذي يقود إلى حلّ الدولتين، على الرغم من أن "القضايا الجوهرية" الخاصة بالوضع النهائي، والتي كانت تشكل عراقيل من شأنها الإطاحة بالتسوية السلمية، لم يتمّ الفصل في أي منها خلال الفترة التي تلت أنابوليس وحتى القمة العربية في دمشق.

وهو موقف مشابه لذلك الذي اتخذته الدول العربية، التي رأت أن المفاوضات هي الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى إحلال السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

أما الموقف الدولي فاتسم بشكل عام بدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى ضبط النفس ووقف حلقة العنف، وحثّ الطرفين للتوصل إلى حلّ على أساس دولتين تعيشان بأمن وسلام، والمطالبة بإجراءات على الأرض، ينفذها الجانبان بالتوازي، وفي ظلّ شفافية ورقابة دولية؛ من أجل التقدم في العملية التفاوضية التي أطلقها مؤتمر أنابوليس.

وأخيراً... وبعد مضي أكثر من ستة أشهر على انعقاد أنابوليس، يبقى التساؤل نفسه مطروحاً: ما هو التقدم الذي يمكن تحقيقه فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية ومسار التسوية، في ظلّ استمرار "إسرائيل" في انتهاج

نفس سياساتها الرافضة لمنح الفلسطينيين أية تنازلات مقابل التنازلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية؟ وفي ظلّ أن السقف الأعلى المعروض إسرائيلياً في القضايا الأساسية العالقة: إنشاء الدولة الفلسطينية، وترسيم الحدود، ومصير المستوطنات، ووضع القدس، ومصير اللاجئين، والتحكم بموارد المياه، و"الطابع اليهودي" لدولة "إسرائيل"، لا يصل إلى الحدّ الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي فلسطيني.

وما هي المصلحة التي يتوقع المفاوض الفلسطيني تحقيقها في ظلّ هذا الواقع؟.

ملحق

نصّ الاتفاق بين أولمرت وعباس الذي تلاه بوش في مستهل "أنابوليس":

اتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس على مواصلة المفاوضات الرامية إلى تحقيق السلام من خلال الحلّ القائم على أساس دولتين. وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الاتفاق في مستهل مؤتمر أنابوليس. وفيما يلي نصّ هذا الاتفاق الذي تلاه بوش:

إن ممثلي حكومة دولة "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثلتين على التوالي برئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيساً للسلطة الفلسطينية، لدى اجتماعهما في أنابوليس في ولاية مريلاند، برعاية رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، وبدعم من المشاركين في هذا المؤتمر الدولي، توصلا إلى التفاهم المشترك الآتي:

نعبر عن عزمنا على وضع نهاية لإراقة الدماء، والمعاناة، وعقود من الصراع بين شعبينا، إيذاناً ببدء عهد جديد من السلام، يستند إلى الحرية، والأمن، والعدل، والكرامة، والاحترام والاعتراف المتبادل، للترويج لثقافة السلام واللاعنف، ومواجهة الإرهاب والتحريض، سواء ارتكبه فلسطينيون أم إسرائيليون.

وتعزيزاً لهدف قيام دولتين، "إسرائيل" وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، نتفق على البدء فوراً في مفاوضات ثنائية بنوايا حسنة، من أجل التوصل إلى معاهدة سلام، وحلّ جميع القضايا العالقة،



بما في ذلك كل القضايا الجوهرية من دون استثناء، كما تحدد في اتفاقات سابقة.

نحن نوافق على الانخراط في مفاوضات ناشطة، ومستمرة، ومتواصلة، وينبغي أن نبذل كل جهد من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام 2008. من أجل هذا الغرض، ستعقد اجتماعات بشكل متواصل للجنة توجيه يشترك في رئاستها زعيما وفدي الطرفين وفق ما اتفق عليه. ستضع لجنة التوجيه خطة عمل مشتركة تحدد وتراقب عمل فريقي التفاوض لمعالجة جميع القضايا، على أن تكون برئاسة ممثل رئيسي من كل طرف. إن الجلسة الأولى للجنة التوجيه ستعقد في 2007/12/12.

سيواصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت الاجتماع كل أسبوعين لمتابعة المفاوضات من أجل تقديم كل المساعدة الضرورية لتقدمها.

يتعهد الطرفان أيضاً بالتنفيذ الفوري لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق للتوصل إلى حلّ دائم يقوم على دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والتي يعتمد تطبيقها على الأداء والتي أصدرها رباعي الوساطة الدولية في 2003/4/30 – ما يسمى خريطة الطريق – ونتفق على تشكيل آلية أمريكية، فلسطينية وإسرائيلية تقودها الولايات المتحدة لمتابعة تنفيذ خريطة الطريق.

يؤكد الطرفان تعهدهما بمواصلة تنفيذ الالتزامات القائمة في خريطة الطريق إلى أن يتوصلا إلى معاهدة سلام. ستراقب الولايات المتحدة وتحكم على مدى وفاء كل من الطرفين بالتعهدات الخاصة بخريطة الطريق. تنفيذ معاهدة السلام المستقبلية سيكون متوقفاً على تنفيذ خريطة الطريق وفق ما تحكم به الولايات المتحدة ما لم يتفق الطرفان على شيء آخر[230].

الهوامش

[1] جريدة **الرأي العام**، الكويت، 2007/1/17.

[2] جريدة **الحياة**، لندن، 2007/7/17.

[3] جريدة **السفير**، بيروت، 2007/11/21؛ وجريدة **الدستور**، عمّان، 2007/11/21.

[4] **الحياة**، 2007/11/26.

[5] **الحياة**، 2007/11/28.

[6] جريدة **الشرق**، قطر، 2007/11/28.

[7] **الحياة**، 2007/11/28.

[8] **الحياة**، 2007/11/28.

[9] **السفير**، 2007/11/28.

[10] جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2007/11/28.

[11] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2007/11/28.

[12] **الخليج**، 2007/11/28.

[13] **الحياة**، 2007/11/28.

[14] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2007/11/28.

[15] **الحياة**، 2007/11/28.

[16] **الخليج**، 2007/11/28.

[17] جريدة **البيان**، دبي (الإمارات)، 2007/11/28.

[18] وكالة رويترز، 2007/11/28، انظر:

http://ara.today.reuters.com/news/NewsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-11-28T034501Z_01_EGO804545_RTRIDST_0_OEGTP-MID-BUSH-TALKS-AB5.XML

[19] **الحياة**، 2007/11/29.

[20] **البيان**، 2007/11/29.

[21] **الشرق الأوسط**، 2007/11/29.

[22] **الدستور**، 2007/12/5.

[23] **الشرق الأوسط**، 2007/11/29.

[24] جريدة **النهار**، بيروت، 2007/12/6.

[25] جريدة **الغد**، عمّان، 2007/12/5.

[26] **الحياة**، 2008/3/31.

[27] **الحياة**، 2007/12/13.



[28] جريدة **عكاظ**، جدّة، 2007/12/13.

[29] **الشرق الأوسط**، 2007/12/13.

[30] موقع بي بي سي، 2007/12/23، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7158000/7158084.stm

[31] جريدة **القدس**، القدس، 2007/12/25.

[32] **الحياة**، 2007/12/28.

[33] جريدة **الأيام**، رام الله، 2008/1/3.

[34] **الأيام**، رام الله، 2008/1/8.

[35] **الحياة**، 2008/1/9.

[36] جريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2008/1/15.

[37] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2008/1/19.

[38] **الخليج**، 2008/3/6.

[39] موقع عرب 48، 2008/3/1، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=52458

[40] **الشرق**، 2008/3/2.

[41] عرب 48، 2008/3/1، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=52458

[42] **الحياة الجديدة**، 2008/3/3.

[43] **الحياة**، 2008/3/3.

[44] **الخليج**، 2008/3/3.

[45] **النهار**، 2008/3/6.

[46] **الحياة**، 2008/3/12.

[47] **الشرق الأوسط**، 2008/3/18.

[48] **عكاظ**، 2008/3/18.

[49] **الحياة**، 2008/4/7.

[50] **الحياة**، 2008/4/8.

[51] **الخليج**، 2008/4/30.

[52] **الحياة**، 2008/3/15.

[53] **الحياة الجديدة**، 2008/3/27.

[54] **الحياة**، 2007/11/27.

[55] **الحياة**، 2007/12/1.

[56] **الخليج**، 2007/11/25.



[57] **الأيام**، رام الله، 2008/4/9.
[58] **الحياة**، 2008/1/3.
[59] **الخليج**، 2008/1/14.
[60] **الحياة الجديدة**، 2008/2/9.
[61] **الدستور**، 2008/2/18.
[62] **الدستور**، 2008/3/21.
[63] جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي (الإمارات)، 2008/3/28.
[64] **الدستور**، 2008/2/28.
[65] **الشرق الأوسط**، 2008/3/6.
[66] **الخليج**، 2007/12/12.
[67] **الخليج**، 2008/4/1.
[68] **الوطن**، السعودية، 2008/1/26.
[69] **الخليج**، 2008/2/26.
[70] موقع الجزيرة نت، 2007/12/13، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/405F0166-8FB84205-AE62-2D7AAE3DECA6.htm
[71] **البيان**، 2008/1/18.
[72] **الشرق الأوسط**، 2008/4/2.
[73] **الحياة**، 2008/4/15.
[74] رويترز، 2008/4/21، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAEGO10042720080421
[75] **الغد**، 2008/1/27.
[76] **الحياة**، 2008/2/21.
[77] جريدة **الوطن**، قطر، 2008/4/27.
[78] **القدس العربي**، لندن، 2007/11/29.
[79] وكالة معاً الإخبارية، 2007/11/23، انظر:
http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=90738
[80] جريدة **فلسطين**، غزة، 2008/2/21.
[81] **الخليج**، 2007/12/22.
[82] **الوطن**، السعودية، 2008/2/20.
[83] **السفير**، 2007/11/21.
[84] **الحياة**، 2007/11/25.

[85] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/11/23، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7FWUZXNe56L%2feM821evpmnRDIIH9AdHdFqXi6vRLKyJaoRODrCUU5RVdEvfjDa9unErnB6%2fqHzq%2fr8c9V0yb9Al1nW0eHLBEQF5VUO7RqriI%3d

[86] **الخليج**، 2007/11/27.

[87] **المصدر نفسه**.

[88] **الخليج**، 2007/11/28.

[89] **القدس العربي**، 2008/1/12.

[90] **الخليج**، 2008/3/29.

[91] **الحياة**، 2008/2/20.

[92] **الحياة**، 2007/11/27.

[93] **الحياة**، 2008/2/20.

[94] **الحياة**، 2008/1/24.

[95] جريدة **الجريدة**، الكويت، 2008/1/28.

[96] **الحياة**، 2008/4/22.

[97] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/12/31، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7JZeFuCVLACx1uUDKzv9q19ZHoNFxO%2bOlvUesPdOUkkNaBHe47BSnv0H%2fFA5KQJ2Z4RxI0doF%2bhnRNQhuugwBJwU1GvpaCwE8oCg8AICRg5s%3d

[98] **فلسطين**، 2008/5/29.

[99] **القدس العربي**، 2007/11/27.

[100] **الحياة**، 2008/1/28.

[101] جريدة **الأيام**، المنامة (البحرين)، 2007/11/19.

[102] **البيان**، 2007/11/25.

[103] عرب 48، 2007/11/29، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=50390

[104] **البيان**، 2007/12/8.

[105] **الخليج**، 2007/11/19.

[106] **الدستور**، 2007/11/25.

[107] **الوطن**، السعودية، 2008/4/8.



[108] **الخليج**، 2007/11/29.

[109] **الشرق الأوسط**، 2008/3/12.

[110] **الحياة الجديدة**، 2008/4/5.

[111] **القدس العربي**، 2007/11/17.

[112] **القدس العربي**، 2007/11/19.

[113] **القدس العربي**، 2007/11/27.

[114] **الخليج**، 2007/11/28.

[115] *Haaretz* Newspaper, Tel Aviv، 6/4/2008، see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/971913.html

[116] *Ibid.*

[117] تقرير حول أريل شارون، شبكة الصحافة غير المنحازة، 2006/1/5، انظر: http://www.voltairenet.org/article133310.html

[118] جريدة **القبس**، الكويت، 2008/1/14.

[119] **الوطن**، السعودية، 2007/11/17.

[120] **الخليج**، 2008/1/15.

[121] *Financial Times* Newspaper, London, 14/4/2008, see: http://us.ft.com/ftgateway/superpage.ft?news_id=fto041420081224578716&page=2

[122] **الحياة**، 2008/3/13.

[123] **الغد**، 2007/11/27.

[124] **الحياة**، 2008/3/25.

[125] **الحياة**، 2008/2/20.

[126] *Haaretz*, 19/11/2007, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/925394.html

[127] **الخليج**، 2008/1/14.

[128] **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.

[129] *The Jerusalem Post* Newspaper, 28/3/2008, see: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1206632351931&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

[130] **الغد**، 2008/2/14.

[131] **الحياة**، 2008/1/15.



[132] *The Jerusalem Post*, 1/1/2008 , see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1198517258675&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

[133] **الغد**، 2008/2/14.

[134] **الدستور**، 2008/3/23.

[135] وكالة سما، غزة، 2008/4/7، انظر:
http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=35788

[136] **البيان**، 2008/3/6.

[137] وكالة معاً الإخبارية، بيت لحم، 2008/4/15، انظر:
http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=108853

[138] **الحياة الجديدة**، 2008/3/31.

[139] **الشرق**، 2008/2/12.

[140] **الخليج**، 2008/1/26.

[141] **الخليج**، 2007/11/23.

[142] **البيان**، 2007/11/29.

[143] **الدستور**، 2007/11/23.

[144] **الغد**، 2007/11/19.

[145] **الشرق الأوسط**، 2007/11/24.

[146] **الخليج**، 2007/11/28.

[147] **الشرق**، 2007/11/24.

[148] **الأخبار**، 2007/11/26.

[149] **القدس العربي**، 2008/3/27.

[150] جريدة **العرب**، قطر، 2008/3/15.

[151] **الغد**، 2007/11/21.

[152] **الخليج**، 2007/11/23.

[153] **الغد**، 2007/12/5.

[154] **الغد**، 2008/1/2.

[155] وكالة سما، 2008/1/12، انظر:
http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=32331

[156] **الدستور**، 2008/3/20.

[157] **الغد**، 2008/4/1.

[158] **الحياة الجديدة**، 2008/4/5.

[159] **الدستور**، 2008/4/8.

[160] **الخليج**، 2008/4/12.

[161] **الحياة**، 2007/11/22.

[162] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2007/11/28، انظر:
http://arabic.wafa.ps/arabic/

[163] **السفير**، 2008/4/3.

[164] **الاتحاد**، 2007/12/11.

[165] **السفير**، 2008/3/3.

[166] **الحياة**، 2008/3/5.

[167] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2008/3/5.

[168] **الحياة**، 2008/1/15.

[169] **الحياة**، 2008/2/17.

[170] **الحياة**، 2008/3/10.

[171] وكالة قدس برس إنترناشونال، 2008/2/1، انظر:
http://www.qudspress.com/look/article.tpl?IdPublication=1&NrIssue=1&NrSection=1&NrArticle=32481&IdLanguage=17

[172] **الشرق الأوسط**، 2007/12/4.

[173] **النهار**، 2008/1/4.

[174] **الحياة**، 2008/1/13.

[175] جريدة **الرأي**، عمّان، 2008/2/6.

[176] **الغد**، 2008/1/12.

[177] **الخليج**، 2008/1/17.

[178] **السفير**، 2007/11/27.

[179] **الحياة**، 2007/11/26.

[180] **القدس العربي**، 2008/1/25.

[181] **الأيام**، البحرين، 2008/2/8.

[182] **الوطن**، السعودية، 2008/3/21.

[183] **السفير**، 2007/11/16.

[184] **السفير**، 2007/11/27.

[185] **الحياة**، 2008/4/2.

[186] **السفير**، 2008/1/15.

[187] **السفير**، 2008/4/14.

[188] **السفير**، 2008/4/16.



[189] **الخليج**، 2007/11/27.

[190] **الأهرام**، 2007/11/20.

[191] **الوطن**، السعودية، 2007/11/27.

[192] **الحياة**، 2007/11/28.

[193] **الوطن**، السعودية، 2007/11/28.

[194] **الخليج**، 2008/1/21.

[195] **الدستور**، 2007/11/26.

[196] **الشرق الأوسط**، 2008/4/1.

[197] **الشرق**، 2007/12/3.

[198] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/12/3، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7okUH6VJO8ENiEhQjI8x9SqZyCGxaKdswesW%2fCVRAPjUfqo8KPJrdyAyzyDPrL9eCE16uNINU5OONKMQHmBeP3sSJayx1Rq4fxt9uQ5AvZXg%3d

[199] **الحياة**، 2008/3/6.

[200] **الشرق الأوسط**، 2008/3/28.

[201] **الوطن**، السعودية، 2007/12/11.

[202] **الأيام**، البحرين، 2007/2/13.

[203] **الشرق الأوسط**، 2008/2/26.

[204] *Haaretz*, 6/4/2008, see:
http://www.haaretz.co.il/hasen/spages/924519.html

[205] **الحياة**، 2007/11/21.

[206] جريدة إيلاف الإلكترونية، لندن، 2007/11/25، انظر:
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/11/283131.htm

[207] رويترز 2008/1/3، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAEGO37248020080103?sp=true

[208] **الحياة**، 2008/1/11.

[209] **الحياة**، 2008/1/30.

[210] **الشرق الأوسط**، 2008/4/1.

[211] **الدستور**، 2008/4/3.

[212] **الوطن**، السعودية، 2008/1/12.

[213] وكالة سما، 2008/1/16، انظر:

http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=32470

[214] **الخليج**، 2007/12/1.

[215] **الحياة**، 2007/11/29.

[216] **الشرق**، 2007/12/13.

[217] **الدستور**، 2008/2/2.

[218] **الحياة**، 2008/1/19.

[219] الجزيرة نت، 2008/1/20، انظر:

http://aljazeera.net/NR/exeres/F7B3FC80-882E-475B-AC69-1B3D366FA669.htm

[220] **الأهرام**، 2007/11/29.

[221] رويترز، 2008/1/18، انظر:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAOLR80440920080118

[222] وكالة سما، 2008/3/13، انظر:

http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=34714

[223] **الحياة**، 2007/12/1.

[224] رويترز، 2008/3/10، انظر:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAEGO07136720080310?sp=true

[225] رويترز، 2007/11/28، انظر:

http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-11-28T184511Z_01_EGO867389_RTRIDST_0_OEGTP-MID-UN-MZ5.XML

[226] **الدستور**، 2007/11/28.

[227] **القدس**، 2007/12/18.

[228] **القدس**، 2008/4/14.

[229] **الأهرام**، 2007/11/29.

[230] **السفير**، 2007/11/28.



Information Report (4)

The Israeli - Palestinian Negotiations Track between Annapolis and The Arab Summit in Damuscus

تقرير معلومات (4)

هذا التقرير

يستعرض هذا التقرير مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في الفترة التي تلت سيطرة حماس على قطاع غزة صيف 2007، ويسلط الضوء على مؤتمر أنابوليس للسلام (2007/11/27)، وعلى عملية التسوية حتى ربيع 2008، ويناقش السلوك والمواقف الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية من مسار التسوية.

وهذا التقرير هو الإصدار الرابع من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير التي تصدر بشكل دوري القراء بمعلومات محدَّثة، وموثقة، ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت